

الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى









المنتدى رفيع المستوى حول التعاون العربي الافريقي فى مجال الاستثمار والتجارة

" من أجل تعزيز الشراكة الاقتصادية العربية الافريقية "

Symposium de Haut Niveau sur la Coopération Afro -Arabe
dans le Domaine de l'Investissement et du Commerce
Sous le theme "Pour le renforcement du Partenariat Economique Afro -Arabe"

High Level Forum on Arab-African Cooperation
in Investment and Trade
Under the Theme " For an Arab-African Economic Partnership"

25 - 26 / 09 / 2010 مسيحي

طرابلس – الجماهيرية العظمى

تجربة مصرفي تعزيز العلاقات الاقتصادية العربية الأفريقية في مجال التجارة والاستثمار

إعداد
اداب علي محمد علي
باحث اقتصادي
وزارة التجارة والصناعة

قائمة المحتويات

ملخص تنفيذي

إنطلق التعاون العربي الأفريقي تنفيذا لقرار القمة العربية الأفريقية الأولى بالقاهرة عام 1977، والتي أوصت بتعزيز التعاون في المجال الاجتماعي والثقافي والرياضي بين الهيئات الحكومية العربية والأفريقية. وقد أسفرت مسيرة التعاون المشترك بين الدول العربية والأفريقية عن تأسيس مجموعة الآليات التي أنشأتها الدول العربية والأفريقية ومنها مؤتمر القمة العربي الأفريقي، والمجلس الوزاري العربي الأفريقي، واللجنة الدائمة للتعاون العربي الأفريقي، ولجنة التنسيق للتعاون العربي الأفريقي والمحكمة العربية الأفريقية. ولكن مسيرة التعاون بين الطرفين قد تعثرت خلال الفترة التي أعقبت القمة الأولى وحتى منتصف التسعينات من القرن الماضي.

وقد كان لهذا التعثر في مسيرة التعاون العربي الأفريقي الجماعي أسبابه العديدة منها تدهور أسعار النفط خلال فترة الثمانينات من القرن الماضي، وانتشار الحروب الأهلية في أفريقيا، والحرب العراقية الكويتية عام 1990، والحظر الذي فرض على العراق وليبيا والسودان، وكذلك الخلافات العربية العربية والأفريقية الأفريقية والعربية الأفريقية، وانتهاء الحرب الباردة. وقد كان نتيجة لما تقدم أن بدأت مسيرة التعاون العربي الأفريقي تأخذ شكلاً أخر من الأطر التنظيمية مثل المعرض التجاري العربي الأفريقي، وأسبوع رجال الأعمال العرب والأفارقة، والمؤسسة العربية الأفريقية للتمويل والاستثمار، والمعهد الثقافي العربي الأفريقي، والمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا (باديا)، والصندوق العربي للمعونة الفنية للدول الأفريقية.

وقد ارتبطت مصر بأفريقيا ارتباطاً وثيقاً، حضارياً وتاريخياً وجغرافياً، فموقعها شمال شرق أفريقيا جعلها بوابة أفريقيا إلى آسيا وأوروبا. وانطلاقاً من المكانة التي تحظى بها مصر عربياً وأفريقياً فقد لعبت مصر دوراً كبيراً في تعزيز العلاقات العربية الأفريقية، لاسيما في المجال الاقتصادي، حيث قامت مصر بتعزيز علاقاتها التجارية والاستثمارية مع الدول الأفريقية. وقد ساعدها على ذلك عضويتها بالمؤسسات العربية والأفريقية ومساندة الدول الأفريقية ضد الاستعمار وحجم الاقتصاد المصري الكبير بالنسبة للاقتصادات الأفريقية.

حقق الإقتصاد المصرى خلال السنوات القليلة الماضية تقدماً ملموساً، تم فى إطار خطة الإصلاح الإقتصادى التى وضعتها الدولة، والتى إرتكزت على استراتيجية لتطبيق آليات السوق الحر مستهدفة تحقيق "النمو والاستقرار والتوازن". وبالنسبة لسياسات الاستثمار في مصر، فقد نجح

الاستثمار المصري في قيادة قاطرة التنمية في مختلف المجالات. وكان ذلك إنعكاسا لمجموعة السياسات التي إنتهجتها مصر، والتي ساهمت في تحرير مناخ الأعمال وإزالة العوائق البيروقراطية، وتبسيط إجراءات الإستثمار، وإصدار التشريعات والقوانين الجاذبة للإستثمار. وهناك العديد من مقومات الاستثمار في مصر منها الموقع الجغرافي، والاستقرار السياسي، والنقل والمواصلات، والعنصر البشري وتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات.

استهدفت سياسات التجارة الخارجية لمصر تنمية العلاقات الاقتصادية مع مختلف دول العالم، إضافة إلى فتح آفاق للتعاون الدولي والإقليمي على أساس المصالح المتبادلة ، وفى هذا السياق انضمت مصر إلى منظمة التجارة العالمية والسوق المشتركة للشرق والجنوب الأفريقي (الكوميسا)، وأبرمت اتفاقيات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، وانضمت إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، بالإضافة إلى عقد اتفاقية شراكة استراتيجية مع الولايات المتحدة الأمريكية وتوقيع بروتوكول الكويز، واتفاقيات للتعاون مع بعض الدول الآسيوية مثل الصين واليابان وكوريا الجنوبية. وأخيرا توقيع اتفاقية تجارة حرة مع تكتل الميركسور.

بالنسبة لدور مصر في تعزيز التجارة العربية الأفريقية، فقد وضعت مصر استراتيجية لتنمية العلاقات الاقتصادية والتجارية مع دول القارة الأفريقية عام 2003، وذلك عن طريق إعداد سياسات تجارية متكاملة تهدف إلى زيادة التيسيرات المتاحة للمنتج المصري في هذه السوق، واتخاذ الإجراءات الكفيلة بالقضاء على المشاكل والمخاطر التي تحد من التصدير إلى الأسواق الأفريقية. ويمكن رصد دور مصر في تعزيز العلاقات العربية الأفريقية في المجال التجاري من خلال ما يلي:

أولاً : تجارة مصر مع الدول الأفريقية غير العربية، حيث بلغ حجم التبادل التجاري المصري مع الدول الأفريقية غير العربية نحو 1.3 مليار دولار عام 2009، وبما يشكل نسبة 1.9% من إجمالي تجارة مصر الخارجية خلال نفس العام.

ثانياً : تجارة مصر مع دول الكوميسا، حيث بلغ حجم التبادل التجاري المصري مع دول الكوميسا نحو 2.5 مليار دولار عام 2009، وبما يشكل نسبة 3.7% من إجمالي تجارة مصر الخارجية خلال نفس العام. وقد قامت مصر ببعض الجهود التي من شأنها تعزيز تجارتها مع دول الكوميسا ومنها :

- التركيز على تنشيط التبادل التجاري بين مصر والدول الأعضاء في منطقة التجارة الحرة.
- تفعيل منطقة الاستثمار الاقليمية التابعة للكوميسا والمقامة في مصر.
- إتخاذ السودان كبوابة تجارية خاصة للمنتجات المصرية.
- اقامة معارض متخصصة وارسال بعثات ترويجية لدول شرق وجنوب القارة.

- إقرار قانون المنافسة الإقليمي في دول الكوميسا.

ثالثاً: دور مصر في تمويل التجارة العربية الأفريقية، حيث أن هناك ثلاثة مجالات رئيسية تساهم من خلالها مصر في تمويل التجارة العربية الأفريقية هي :

- البنك الأفريقي للتصدير والاستيراد
- المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا
- دعم الصادرات المصرية إلى أفريقيا

رابعاً: معوقات التبادل التجاري بين مصر والدول الأفريقية، حيث أن هناك العديد من المعوقات التي تواجه عملية التبادل التجاري بين مصر والدول الأفريقية، منها مشكلات خاصة بالسوق الأفريقي مثل تشابه الهياكل الإنتاجية للدول الأفريقية، وارتفاع معدلات المخاطر التجارية وغير التجارية في الأسواق الأفريقية، والمنافسة القوية من دول جنوب شرق آسيا للعديد من المنتجات المصرية كالملابس والمنسوجات، والافتقار إلى وجود نظام اعتراف متبادل بالمواصفات الفنية على المستوى الإقليمي. كما أن هناك معوقات خاصة بالنقل والشحن ومنها عدم وجود خطوط ملاحية (بحرية وجوية) منتظمة بين مصر ومعظم دول أفريقيا، وارتفاع تكاليف التجارة في أفريقيا مرتفعة مقارنة بالمناطق والاقاليم الأخرى، ووجود العديد من أوجه القصور التي تشوب خطوط السكك الحديدية، وارتفاع أسعار الشحن إلى أفريقيا.

وعن دور مصر في تعزيز الاستثمارات العربية الأفريقية، فقد أوضحت الدراسة إلى أن هنـاك العديد من مبررات توجه الاستثمارات العربية إلى أفريقيا، ومنها ما يلي :

- أصبحت أفريقيا أكثر جاذبية للاستثمار الأجنبـي المباشـر نتيجـة للاصـلاحات الاقتـصادية والتشريعية التي اتخذتها العديد من دول القارة.
- تمكن العديد من الدول العربية خلال العقود الماضية من بناء قواعد تنموية وصـناعية تؤهلهـا للانطلاق نحو الأسواق الخارجية للاستفادة من الفرص ومواجهة التحديات محلياً ودولياً.
- تعد أفريقيا الامتداد الإقليمي والجغرافي والإستراتيجي للدول العربية.
- مساعدة الدول العربية على تحقيق الأمن الغذائي العربي.

وعن الاستثمارت المصرية في الدول الأفريقية غير العربية فقد قامت مصر بتوقيع 21 إتفاقيـة لتشجيع وحماية الاستثمار مع الدول الأفريقية غير العربية. ومن بين الاستثمارات المصرية البارزة في الدول الأفريقية غير العربية شركة أوراسكوم تيليكوم، وشركة الـسويدي للكـابلات، وشـركة المقاولون العرب، والشركة المصرية للخدمات الملاحية والبترولية (ماريدف)، وشـركة القلعـة. وأشارت الدراسة إلى أن هناك العديد من المعوقات التي تواجه الاستثمارات العربيـة بوجـه عـام والمصرية بوجه خاص في الدول الأفريقية ومنها :

- المعوقات القانونية المتعلقة بالإجراءات والقوانين المنظمة لأنشطة الأعمال.
- المعوقات البشرية والافتقار إلى الخبرات والكوادر المؤهلة.
- المعوقات الإدارية المتلقة ببطء الإجراءات لخاصة بالاستثمارات في أفريقيا.
- النزاعات السياسية والانقلابات العسكرية وعدم الاستقرار الأمني.
- المعوقات المالية الخاصة بالتمويل وعدم توافر السيولة النقدية اللازمة.
- ضعف البنية التحتية ارتفاع تكلفة الطاقة.

قدمت الدراسة عدداً من المقترحات لزيادة التعاون العربـي الأفريقـي فـي مجـال التجـارة والاستثمار، ومنها ما يلي :

- **عقد اتفاقيات تجارة حرة بين الدول العربية والتكتلات الاقتصادية الأفريقية** : وذلك عن طريـق عقد اتفاقيات تجارة حرة مع تلك التجمعات بشكل جماعي، وأن ذلك سيكون له مـردود إيجـابي كبير على التجارة البينية، حيث إن دخول المنتجات العربية المصنعة لأسواق الـدول الأفريقيـة بدون جمارك أيضا يعطى ميزة تنافسية للمنتج العربي داخل السوق الأفريقية.
- **إحياء فكرة منطقة التجارة التفضيلية العربية الأفريقية :** وقد تم طرحها أثناء انعقـاد اجتمـاع اللجنة الدائمة للتعاون العربي الأفريقي بأبيدجان في يوليو 1990 على مستوى الخبراء. وقد اتفق أعضاء اللجنة آنذاك على مشروع إتفاقية إطارية لإقامة منطقة تجارة تفضيلية عربيـة أفريقيـة. ومن المتوقع في حاله قيام تلك المنطقة أن تساعد على زيادة معدلات التجارة العربيـة الأفريقيـة البينية.
- **إقامة مناطق صناعية خاصة بالمنتجات الأفريقية :** عن طريق إقامة مناطق صناعية متخصصة في إنتاج السلع والمنتجات ذات الأولوية للمستهلك الأفريقي، وبالأسعار التي تناسـب متوسـطي الدخول في هذه الدول.
- **الترويج للصادرات العربية في الأسواق الأفريقية :** وذلك عن طريق إقامة معارض للمنتجـات العربية، وتنظيم بعثات ترويجية تضم وفود حكومية ورجال أعمال عرب وذلك بالتنسيق مع اتحاد الغرف الأفريقية وجمعية أعمال الشرق والجنوب الأفريقي التابعة للكوميـسا ، وإنـشاء شـبكة للمعلومات التجارية وموقع الكتروني يضم كافة المعلومات التجارية المطلوبة.
- **وضع استراتيجية واضحة للاستثمار العربي في أفريقيا:** يجب على الدول العربيـة أن تنـتهج لنفسها خطة لتوجيه استثماراتها في أفريقيا. مع التركيز على المشروعات في قطاعـات الانتـاج الزراعي والبنية التحتية لضمان الأمن الغذائي العربي والأفريقي، وكـذلك مـشروعات قطـاع البترول والطاقة والتعدين. مع ضرورة المشاركة بين القطاعين العام والخاص.

مقدمــة

يربط بين العرب والأفارقة مجموعة من العوامل والأسس المشتركة التي تؤكد تعزيز التواصل والتعاون العربي الأفريقي ، وتتمثل في العوامل التاريخية والجغرافية والثقافية والدينية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية ، وقد إنطلق هذا التعاون تنفيذا لقرار القمة العربية الأفريقيــة عــام 1977 والذى أوصى بتعزيز التعاون في المجال الاجتماعي والثقافي والرياضي بين الهيئــات الحكوميــة العربية والأفريقية .

وقد ارتبطت مصر مصر بأفريقيا ارتباطاً وثيقاً، حضارياً وتاريخياً وجغرافياً، فموقعهــا شــمال شرق أفريقيا جعلها بوابة أفريقيا إلى آسيا وأوروبا. وانطلاقاً من المكانة التي تحظــى بهــا مــصر عربياً وأفريقياً فقد لعبت مصر دوراً كبيراً في تعزيز العلاقات العربية الأفريقية، لاسيما في المجال الاقتصادي ، حيث قامت مصر بتعزيز علاقاتها التجارية والاستثمارية مع الدول الأفريقية .

وفي هذا الإطار، تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على طبيعة الدور المصري لــدعم العلاقــات العربية الأفريقية ، مع التركيز على مجال التجارة والاستثمار . وتم تقــسيم الورقــة إلــى خمــسة فصول، تناول الفصل الأول خلفية عن مسيرة التعاون العربي الأفريقي، بينما تناول الفصل الثالــث المعالم الرئيسية للاقتصاد المصري، وركز الفصل الثالث على دور مصر في تعزيز التجارة العربية الأفريقية ، وانصب اهتمام الفصل الرابع على دور مصر في تعزيز الاستثمارات العربية الأفريقية، وأخيراً تناول الفصل الخامس سبل تعزيز التعاون العربي الأفريقي.

الفصل الأول

خلفية عن مسيرة التعاون العربي الأفريقي

تميزت العلاقات العربية الافريقية بوجود روابط عديدة وصلات قوية تعود إلى التقارب الجغرافي والعلاقات السياسية والاقتصادية بين الكثير من الدول العربية والدول الافريقية[1]، فضلاً عن أن الكثير من الدول العربية هي بالأساس دول أفريقية، إضافة إلى ذلك وجود روابط ثقافية وحضارية وتاريخية، فالفتح العربي الاسلامي لشمال أفريقيا في القرن السابع الميلادي والمراحل اللاحقة قد خلق صلات قوية بين الطرفين، توجت بتعريب الكثير من المناطق التي قامت فيها الكثير من الحضارات والدول وصولاً إلى خلق كيانات مثل تونس والمغرب والجزائر وليبيا في الوقت الراهن، وفي منطقة القرن الأفريقي نشأت الصلات التي عكست الترابط بين الجانب الآسيوي العربي ودول القرن الأفريقي من خلال الهجرات الاسلامية إلى الحبشة وما ترتب عليها من انشاء مراكز تجارية في منطقة القرن الأفريقي.

وفي مناطق متعددة من القارة الأفريقية برز دور التجار العرب والجاليات العربية التي أخذت على عاتقها مهمة نشر الدين الاسلامي في سياق الأنشطة التجارية التي ميزت وجودهم، وهو الأمر الذي أدى إلى ازدهار الثقافة العربية الاسلامية في الهضبة الاثيوبية وارتيريا وجيبوتي والصومال والساحل الشرقي الأفريقي. وفي المرحلة التي تلت استقلال الدول العربية شهدت العلاقات العربية الأفريقية درجة عالية من التنسيق والتضامن ازاء الكثير من القضايا يأتي في مقدمتها مكافحة الاستعمار والتخلص من الاحتلال، فضلاً عن الدعم السياسي الذي قدمته الدول العربية لحركة الاستقلال الأفريقي في الكثير من الدول، وتوجت العلاقات بين الطرفين بعقد مؤتمر القمة العربي الأفريقي الأول في عام 1977م والذي صدر عنه وثائق أساسية تمثلت في الاعلان السياسي، واعلان برنامج عمل التعاون العربي الأفريقي واعلان التعاون الاقتصادي والمالي العربي الأفريقي.

أولاً : مؤسسات التعاون العربي الأفريقي

أسفرت مسيرة التعاون المشترك بين الدول العربية والأفريقية عن مجموعة الآليات التي أنشأتها الدول العربية والأفريقية تحت مظلة الجامعة العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية سابقاً، وذلك منذ انعقاد مؤتمر القمة العربي الأفريقي الأول في مارس 1977 بهدف تعزيز العمل العربي الأفريقي

[1] - المقصود بالدول الأفريقية هي الدول الأفريقية غير العربية والتي تبلغ 43 دولة أفريقية.

الجماعي. وقد أنشأ المؤتمر العديد من الأطر التنظيمية لكي تنهض بمسؤولية العمل العربي الأفريقي وهي[1]:

1- مؤتمر القمة العربي الأفريقي

يضم قادة جميع الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية آنذاك، وهو الجهاز الأعلى للتعاون العربي الأفريقي الذي يرسم سياسته ويحدد توجهاته العامة، وكان من المفترض أن ينعقد المؤتمر مرة كل ثلاث سنوات، إلا أن ذلك لم يحدث منذ انعقاد مؤتمر القمة الأول بالقاهرة في مارس 1977.

2- المجلس الوزاري العربي الأفريقي

يتكون من وزراء خارجية الدول العربية والأفريقية، ويشرف على عمل اللجنة الدائمة للتعاون العربي الأفريقي، ويرفع تقريره إلى مؤتمر القمة العربي الأفريقي، ويجتمع كل 18 شهرا، ولم يجتمع هذا المجلس منذ مارس 1977.

3- اللجنة الدائمة للتعاون العربي الأفريقي

تتكون اللجنة الدائمة من 24 وزيرا يتم اختيار 12 منهم بواسطة جامعة الدول العربية أو ممثليهم على أن يكونوا على مستوى السفراء على الأقل، كما تضم اللجنة الأمينين العامين للمنظمتين، وتعتبر اللجنة الدائمة القوة المحركة الرئيسية لأعمال التعاون العربي الأفريقي، والضامنة لتنفيذه ومراقبة تطوره، وتعقد اللجنة الدائمة اجتماعا عاديا مرتين كل عام في مقر المنظمتين بالتبادل إلا في حالة توجيه دعوى من إحدى الدول الأعضاء، وللجنة أن تعقد اجتماعات غير عادية عند الاقتضاء, وقد عقدت اللجنة أحد عشر اجتماعا عاديا منذ مايو 1977 حتى أكتوبر 1989.

4- لجنة التنسيق للتعاون العربي الأفريقي

تتألف من رئيسي الجانبين العربي والأفريقي في اللجنة الدائمة، والأمينين العامين لجامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية، ومقرري مجموعات العمل المختلفة, إذا ارتأت دعوتهم للمشاركة. وتتولى اللجنة متابعة تنفيذ القرارات الصادرة عن أجهزة التعاون الأفريقي، والتنسيق بين مجموعات العمل المختلفة، ولم تجتمع تلك اللجنة منذ 1994/10/4.

[1] - موقع قناة الجزيرة : العلاقات العربية الأفريقية، مؤسسات التعاون المشترك .في : (http://aljazeera.net/NR/exeres/C8F78F6B-E4E1-44F0-9A67-EBBEB3AF5F6C.htm)

5- المحكمة العربية الأفريقية

على الرغم من أن وثائق مؤتمر القمة قد نصت على أهمية إنشاء هذه المحكمة لتقديم التفسير القانوني ولفض أي نزاع يطرأ في مسيرة التعاون العربي الأفريقي، فإن موضوع إنشاء هذه المحكمة لم يبحث على الإطلاق حتى الوقت الحاضر.

قد كان لهذا التعثر في مسيرة التعاون العربي الأفريقي الجماعي أسبابه العديدة التي يمكن إيجازها فيما يلي: تدهور أسعار النفط خلال فترة الثمانينات من القرن الماضي، وانتشار الحروب الأهلية في أفريقيا والحرب العراقية الكويتية عام 1990، والحظر الذي فرض على العراق وليبيا والسودان، وكذلك الخلافات العربية العربية والأفريقية الأفريقية والعربية الأفريقية، وانتهاء الحرب الباردة وما طرحته عملية العولمة من تأثيرات عديدة. كل هذه التطورات المحلية والإقليمية والعالمية قد أثرت في قيام الجانبين بدورهما في دعم العلاقات العربية الأفريقية. وقد كان نتيجة لما تقدم أن بدأت مسيرة التعاون العربي الأفريقي تسلك دروبا أخرى بالالتفاف على الأطر التنظيمية القائمة، ومن أمثلة ذلك ما يلي[1]:

1- المعرض التجاري العربي الأفريقي

في إطار العمل على دعم التعاون الاقتصادي وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية والأفريقية, وافق كل من مجلس جامعة الدول العربية ومجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية قبل نشأة الاتحاد الأفريقي على توصيات اللجنة الدائمة بتنظيم المعرض التجاري العربي الأفريقي.

2- أسبوع رجال الأعمال العرب والأفارقة

وافق مجلس جامعة الدول العربية ومجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية على إقامة هذا الأسبوع رغبة في دعم التعاون الاقتصادي والتجاري والاستثماري بين دول المجموعتين العربية والأفريقية.

3- المؤسسة العربية الأفريقية للتمويل والاستثمار

تم اقتراح إنشاء هذه المؤسسة من جانب الكويت (يونيو 1989), وبعد موافقة لجنة التعاون العربي الأفريقي على إنشائها تحفظت بعض الدول العربية على ذلك وبالتالي توقف إنشاء هذه المؤسسة.

---

[1] - موقع جامعة الدول العربية ، التعاون العربي الأفريقي – أجهزته المشتركة وبرامجه ، في :
http://www.arableagueonline.org/las/arabic/details_ar.jsp?art_id=332&level_id=201

4- منطقة التجارة التفضيلية العربية الأفريقية

من أجل تطوير وتنمية التبادل التجاري بين دول المنطقتين تم عقد اجتماع للجنة الدائمة للتعاون العربي الأفريقي بأبيدجان في يوليو 1990 على مستوى الخبراء، اتفق فيه أعضاء اللجنة على مشروع اتفاقية إطارية لإقامة منطقة تجارة تفضيلية عربية أفريقية، وقد عمم مشروع الاتفاقية على الدول العربية والأفريقية لإبداء الرأي والملاحظات حوله، ولم تستكمل ردود الدول على الموضوع.

5- المعهد الثقافي العربي الأفريقي

أقرت اللجنة الدائمة للتعاون العربي الأفريقي في دورتها السادسة بتونس (مارس 1983) إنشاء المعهد، وتحددت ميزانية مؤقتة له، وقد كان من المقرر أن يعقد اجتماع ثلاثي للخبراء خلال عام 1996 لبحث موضوعات الميزانية التقديرية، والإعداد لاجتماع المجلس التنفيذي للمعهد، لكن الاجتماع تأجل نظرا لأن الجانب العربي لم يحدد الأسماء التي تمثله في المجلس حتى الوقت الحاضر.

6- المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا (باديا)

تأسس المصرف بمقتضى قرار صادر عن مؤتمر القمة العربي السادس 1973 بهدف دعم التعاون الاقتصادي والمالي والفني بين الدول العربية والدول الأفريقية. وقد بدأ المصرف نشاطه عام 1975 بالإسهام في تمويل التنمية بالدول الأفريقية عبر تقديم القروض والمعونة الفنية اللازمة للتنمية، وقد شملت عمليات المصرف أكثر من 42 دولة من مجموع 48 دولة أفريقية جنوب الصحراء وعددا من المنظمات الإقليمية.

7- الصندوق العربي للمعونة الفنية للدول الأفريقية

قرر مؤتمر القمة العربي السابع في الرباط عام 1974 إنشاء هذا الصندوق بهدف تقديم المعونة الفنية عن طريق توفير المنح التدريبية والدراسات وتقديم الخدمات الاستشارية وتوفير الخبراء. وقد استطاع رغم إمكانياته المالية المحدودة أن يقدم معونات فنية لأكثر من 43 دولة أفريقية.

ثانياً : العلاقات المصرية الأفريقية

ارتبطت مصر دائماً بقضايا قارتها الأفريقية، وتحملت بسبب مساندتها التاريخية لكافة حركات التحرر الأفريقية الكثير من الصعاب والمخاطر والضغوط الدولية، وذلك انطلاقاً من انتمائها الأفريقي الأصيل، وحرصها على مستقبلها ومستقبل قارتها وشعوبها بعيداً عن نير الاستعمار.

وهناك العديد من المقومات التي ساعدت مصر على القيام بدور ريادي في تعزيز ودعم العلاقـات العربية الأفريقية، ومن من هذه المقومات ما يلي :

1- مساعدة الدول الأفريقية على التحرر من الاستعمار

ساهمت مصر فى دعم حركات التحرير الأفريقية (سياسياً، وعسكرياً، ومادياً)، حيث شـاركت مصر فى عضوية لجنة تحرير روديسيا، وهى لجنة متفرعة من لجنة التنسيق لتحرير أفريقيا التـى تولت جمع وتنسيق المعونات التى تقدمها الدول الأفريقية لحركات التحرير. كما وجد بالقاهرة العديد من مكاتب تمثيل حركات التحرر الأفريقية (فى عام 1960 تم افتتاح مكتب سياسي للمؤتمر الوطنى الأفريقى) التى لعبت دوراً هاماً لخدمة قضايا التحرير فى هذه الدول، وإعلامياً برز دور الإذاعـات الموجهة من القاهرة إلى مختلف أنحاء القارة بمختلف اللغات الأفريقية، وأيـدت مـصر وسـاهمت بجدية فى توجيه الثورات الأفريقية (حركة الماو ماو فى كينيا، الثورة الجزائرية، ثورة الكونجو).

في هذا الإطار أيضاً، بذلت مصر جهوداً كبيرة لإنهاء التفرقة العنـصرية فـى القـارة، ففـى المؤتمرات الأفريقية الآسيوية كانت مصر فى مقدمة الدول التى أثارت مشكلة التفرقة العنـصرية، وواصلت جهودها فى الأمم المتحدة. ولقد كانت الجمعية الأفريقية والتى مركزها القاهرة تعدا معلماً تاريخياً في ذهن كل مناضل أفريقي، حيث احتضن المكان نخبة من قادة وممثلى حركات التحريـر الأفريقية (كينيا وتنزانيا وأوغندا وأنجولا والكونغو وناميبيا وزامبيا وجنوب أفريقيا وموزمبيق).

2- عضوية مصر بالمنظمات العربية والأفريقية

شاركت مصر بفعالية فى جهود بلورة مفاهيم ومؤسسات الوحدة الأفريقية، وهى إحدى الـدول المؤسسة لمنظمة الوحدة الأفريقية في عام 1963، وتتمسك بالمبادئ التى أرسـاها ميثـاق منظمـة الوحدة الأفريقية، وأعاد تأكيدها القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي، وفى مقدمتها احترام سيادة الدول ووحدة أراضيها، والالتزام بعدم التدخل فى الشئون الداخلية للدول الأخرى، واحترام الحدود القائمة وحل النزاعات بالطرق السلمية. كذلك فإن مصر عضو بالسوق المشتركة للشرق والجنوب الأفريقي (الكوميسا)، وعضو بتجمع الساحل والصحراء، وعضو بمبادرة النيباد وغيرها.

مصر ومباردرة النيباد

فى إطار الحرص الأفريقى على طرح مبادرة أفريقية تتضمن رؤية دول القـارة ومقترحاتهـا للتعامل مع المشاكل التى تواجهها، وتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية لشعوبها، تبنـت مصر ونيجيريا وجنوب أفريقيا والجزائر، بعد سلسلة من الاجتماعات على المـستوى الفنـي، مـا يعرف ببرنامج الألفية الأفريقية، بينما تقدمت السنغال بمبادرة أخرى عرفـت باسـم"OMEGA".

وقد نجح اجتماع لجنة التسيير الذى عقد بالقاهرة فى يونيو 2001، في الاتفاق على دمج المبادرتين تحت اسم New African Initiative (NAI) ، التى أقرتها قمة منظمة الوحدة الأفريقية بلوسـاكا فى يوليو2001. وقد كان لمصر دور مصر فى صياغة المبادرة والترويج لها ودفع جهود تنفيذها :

- شاركت مصر فى البداية مع الجزائر ونيجيريا وجنوب أفريقيا، فى تبنى مبادرة MAP ، وحرصت على حضـور كافة الاجتمـاعات التحضيرية التى عقدت لها.
- نجحت مصر خلال اجتماع لجنة التسيير فى يونيو 2001 بالقاهرة فى التوصل إلى إتفاق بين هذه الدول الأربع والسنغال، على دمج مبادرتى MAP و OMEGA فى وثيقة موحدة، تأخذ فى اعتبارها ماجاء بالمبادرتين.
- وجه السيد الرئيس فى يوليو2001 رسالة إلى رئيس وزراء إيطاليا بوصفه رئيس مجموعة الدول الصناعية الثمانية حينئذ، ومن خلاله إلى باقى رؤساء دول المجموعة، لحثهم على دعم المبادرة وبذل التأييد والمساندة لها.
- شاركت مصر على - المستوى الوزاري- فى اجتماعات لجنة التنفيذ.
- رأس السيد الرئيس المصري وفد مصر فى اجتماع دعا إليه الرئيس الفرنسى شيراك، عقد فى باريس فى 28 فبراير 2002، وحضره 13رئيس دولة أفريقية ، بهدف الترويج للمبادرة ، والإعداد لعرضها على قمة مجموعة الثمانية بكندا فى 20يونيوة 2002.
- قدمت مصر مجموعة من المشروعات المقترحة فى مجال النقل لأخذها فى الاعتبار، ضمن قائمة المشروعات الإقليمية المطروحة فى هذا المجال. 2002. كما أعدت مشروعاً لتأسيس شبكة موقع الكترونى للمبادرة، لتنمية التعاون بين الدول الأفريقية بعضها من جهة، وبينها وبين شركاء التنمية من جهة أخرى.
- تشارك مصر فى عضوية مجموعة المساندة للبرنامج الشامل للتنمية الزراعية فى افريقيا – باعتبارها منسق ملف الزراعة فى اطار المبادرة – التى تعنى بتعبئة الموارد اللازمة لتنفيذ البرنامج.

كذلك فإن مصر من مؤسسي جامعة الدول العربية، وعضو بجيمع الأجهزة الملحقة بهـا مثـل مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، وصندوق النقد العربي، والمؤسسة العربية لـضمان الاسـتثمار وائتمان الصادرات وغيرها. وقد ساعد ذلك على تفعيل دور مصر في تعزيـز التعـاون العربـي الأفريقي.

3- حجم الاقتصاد المصري

يعتبر الاقتصاد المصري من أكبر الاقتصادات العربية والأفريقية وأكثرها انفتاحاً على العالم الخارجي، حيث أنه وفقاً لبيانات صندوق النقد الدولي فإن الناتج المحلي الاجمالي لمصر قد بلغ نحو 188 مليار دولار بالأسعار الجارية عام 2009، وبذلك فهو يأتي في المرتبة الثانية على مستوى القارة الأفريقية بعد جنوب أفريقيا الذي بلغ حجم الناتج المحلي الإجمالي لها نحو 287 مليار دولار خلال نفس العام. كذلك فإنه على المستوى العربي فإن الاقتصاد المصري يأتي في المرتبة الثالثة عربياً بعد المملكة العربية السعودية (370 مليار دولار عام 209) والإمارات العربية المتحدة (230 مليار دولار عام 2009)[1]. ويساعد هذا الحجم الكبير للاقتصاد المصري على زيادة التأثير في الاقتصادات العربية والأفريقية المجاورة. كذلك فإن الاقتصاد المصري يأتي في المركز الرابع على مستوى القارة الأفريقية في تنافسية الاقتصاد وفقا لتقرير التنافسية العالمية 2009-2010، حيث تأتي مصر في المركز 70 على مستوى العالم بعد كل من جنوب أفريقيا، وموريشيوس وبتسوانا. كذلك تأتي في المركز التاسع عربيا لنفس المؤشر[2].

[1] - موقع صندوق النقد الدولي، في : World Economic Outlook Databases في :
http://www.imf.org/external/pubs/ft/weo/2010/01/weodata/index.aspx

[2] - تقرير التنافسية العالمية 2009-2010 (The Global Competitiveness Report 2009-2010) **في :**
http://www.weforum.org/en/initiatives/gcp/Global%20Competitiveness%20Report/index.htm

الفصل الثاني

المعالم الرئيسية للاقتصاد المصري

يعد الاقتصاد المصري واحداً من أكثر اقتصاديات الدول العربية والأفريقية تنوعاً، حيث تشارك قطاعات الزراعة والصناعة والسياحة والخدمات بنسب شبه متقاربة في الاقتصاد الوطني لمصر. أما واقع الاقتصاد نفسه فهو محصلة لمجموعة من التطورات والمراحل المتتالية التي استهدفت إحداث إصلاحات هيكلية شاملة في البنية الاقتصادية المصرية نحو مزيد من اقتصادالسوق، وتحرير سوق العملة وتشجيع القطاع الخاص الذي يساهم الآن بأكثر من 70% من الناتج القومي الإجمالي.

أولا : تطور الاقتصاد المصري

حقق الإقتصاد المصرى خلال السنوات القليلة الماضية تقدماً ملموساً، تم فى إطار خطة الإصلاح الإقتصادى التى وضعتها الدولة والتى إرتكزت على استراتيجية لتطبيق آليات السوق الحر مستهدفة تحقيق " النمو والاستقرار والتوازن " وذلك من خلال تطبيق الخطوات التالية[1] :

- التحول من النظام الإقتصادى المركزي القائم على هيمنة الدولة على معظم النشاط الاقتصادي إلى نظام السوق الحر، وهو ما يمثل الأداة الجوهرية للإصلاح الإقتصادى، وقد أكدت التعديلات الدستورية التى أقرها مجلس الشعب المصرى فى مارس 2007 على هذا التوجه، حيث تم إحلال مواد دستورية تتيح للإقتصاد المصرى حرية الحركة والإنطلاق بعد حذف النصوص المقيدة لفاعلية هذا الإقتصاد.
- انتهاج سياسات إقتصادية متطورة حررت الاقتصاد المصري من كافة المعوقات التى تعرقل حركة النمو الاقتصادي. وتأكد ذلك بصدور قانون الضرائب رقم 91 لعام 2005، وصدور اللائحة التنفيذية لقانون الجمارك عام 2006 والتى ساهمت فى تبسيط الإجراءات الجمركية وتجميع كافة التعليمات والتفسيرات الجمركية فى وثيقة واحدة.
- إجراء التعديلات اللازمة في السياسات النقدية مما ساهم فى تكوين كيانات إقتصادية قوية قادرة على المنافسة المحلية والعالمية بعد تشجيع عمليات الدمج بين البنوك، كما ساهمت السياسات الجديدة فى زيادة موارد البنوك من النقد الأجنبي وفى استقرار سعر صرف الجنيه المصري أمام العملات الأجنبية.

[1] - موقع الهيئة العامة للاستعلامات ، الاقتصاد المصري، في : http://www.sis.gov.eg/ar/LastPage.aspx?Category_ID=410

- ضبط الطلب النقدى الكلى، والعمل على تشجيع الإدخار مع زيادة إيرادات الدولة، والتوجه نحو تحرير الأسعار، سواء أسعار الفائدة المصرفية، أو أسعار المنتجات أو مستلزمات الإنتاج.
- تفعيل سياسة الخصخصة، والعمل على مواصلة تحرير وتطوير قطاع الأعمال العـام، ودعـم وتشجيع القطاع الإستثمارى، وصدور القوانين المحفزة للإستثمار، والتى ساهمت فى خلق مناخ جاذب للإستثمار فى مصر.
- تنشيط سوق رأس المال كأحـد المحـاور الرئيـسية فـي سياسـة الإصـلاح الإقتـصادي. وتفعيل أداء الصندوق الاجتماعي للتنمية من أجل خلق المزيد من فرص العمل الحقيقية وتشجيع الصناعات الصغيرة التى تسهم فى عملية التنمية وتوفر المزيد من فرص العمل.
- تفعيل سياسات اجتماعية محددة لضمان استفادة كافة فئات المجتمع من الآثار الإيجابيـة للنمـو الإقتصادى، والعمل على تعزيز مفهوم المشاركة المجتمعية فى جهود التنمية ومـساندة الفئـات محدودة الدخل والفقيرة وتدعيم الإستقرار الإجتماعي.

تطور مؤشرات الاقتصاد المصري خلال الفترة (2005/2004 – 2009/2008)

بالنظر إلى تطور أهم المؤشرات الاقتـصادية الكليـة لمـصر خـلال الفتـرة (2005/2004 – 2009/2008) كما يوضحها الجدول رقم (1) بالملحق الاحصائي يلاحظ أنها قد حققـت معـدلات مرتفعة لنمو الناتج المحلي الاجمالي، حيث بلغ المتوسط السنوي نحو 6% خلال تلك الفتـرة. وقـد بلغت قيمة الناتج المحلي الاجمالي لمصر نحو تريليون جنيه مصري عام 2009/2008 مقابل 506 مليار جنيه عام 2005/2004. أي أنه قد تضاعف خلال 5 سنوات. وقد ظهر تأثير الأزمة الماليـة العالمية على الاقتصاد المصري خلال عام 2009/2008، حيث تراجع معدل النمو من 7.2% عام 2008/2007 إلى 4.7% عام 2009/2008، وتراجعت نسبة الاستثمارات إلـى النـاتج المحلـي الاجمالي من 22.4 إلى 19.3%، وأيضاً تراجعت نسبة الادخار المحلي إلى النـاتج المحلـي مـن 16.2% إلى 12.4%، وتزايد عجز الميزان التجاري من 23 مليار دولار إلـى 25 مليـار دولار، وتحول الفائض في ميزان المدفوعات إلى عجز بلغ نحـو 3.4 مليـار دولار عـام 2009/2008. وانخفاض الاحتياطي الأجنبي من 34.6 مليار دولار إلى 31.3 مليار دولار عام 2009/2008.[1]

ثانيا : سياسات الاستثمار في مصر

[1] - وزارة التنميـة الاقتـصادية ، **أهـم مؤشـرات الأداء الاقتـصادي خـلال عـام 2009/2008** (القـاهرة : وزارة التنميـة الاقتـصادية) ، فـي : http://www.mop.gov.eg/PDF/Follow%20up%2008-2009.pdf

يمثل الاستثمار القوي المحركة لمعدلات النمو حتى تتزايد بالمعدلات المطلوبة لتحقيق التنميـة الشاملة. وقد نجح الاستثمار المصري في قيادة قاطرة التنمية في مختلف المجـالات. وكـان ذلـك إنعكاسا لمجموعة السياسات التي إنتهجتها مصر، والتي ساهمت في تحرير مناخ الأعمـال وإزالـة العوائق البيروقراطية، وتبسيط إجراءات الإسـتثمار، وإصـدار التـشريعات والقـوانين الجاذبـة للإستثمار.

وقد شهدت السنوات الأخيرة نجاح الإستثمار المصري في تحقيق اندماج الإقتصاد المصري في منظومة الإستثمارات والتجارة العالمية، ودعم القدرة على المنافسة في الأسواق العالمية، وأصبحت مصر قادرة علي الدخول إلي العديد من الأسواق في أمريكا الشمالية وأوروبـا والـصين وشـمال افريقيا ومنطقة الشرق الأوسط، كما نجح الإستثمار المصري في تنويع مصادر تمويل عملية التنمية الإقتصادية من خلال تشجيع وتطوير طرق الموارد المالية غير البنكية مثل سوق المـال والتمويـل العقاري والتأمين.

مقومات الإستثمار في مصر:

تمتلك مصر العديد من المقومات الطبيعية وغيـر الطبيعيـة الجاذبـة للاسـتثمارات المحليـة والأجنبية، ومن أبرز هذه المقومات ما يلي[1] :

1- الموقع الجغرافي

تتميزمصر بموقع جغرافي فريد، جعل منها مركزا لتعزيز الروابط التجارية بين أوروبـا ودول الشرق الأوسط وأفريقيا، بإعتبارها معبرا أرضيا وجويا يتوسط هذه الدول بالإضافة إلي إمتلاكهـا لقناة السويس أحد أهم المعابر البحرية، وقد ساهم هذا الموقع في تعزيز فرص نجاح المـشروعات الإستثمارية التي يمكن إقامتها بين مصر وكل من الأسواق العربية والأفريقية والآسيوية والأوروبية.

2- الإستقرار السياسي

تحظي مصر بإستقرار سياسي وإقتصادي خلق بيئة جاذبة للإستثمار لما تتمتع به مـصر مـن عوامل موضوعية يتحقق من خلالها هذا الإستقرار.

3- النقل والمواصلات

---

[1] - موقع الهيئة العامة للاستعلامات، مقومات الاستثمار في مصر، في :
http://www.sis.gov.eg/ar/LastPage.aspx?Category_ID=42

تعد سهولة النقل والمواصلات من أهم العناصر الفعالة في نجاح المشروعات الاستثمارية، حيث تمتلك مصر شبكة نقل ومواصلات داخلية وخارجية برية وجوية تربط بينها وبين جميع دول العالم، بالإضافة إلي عشرات الكباري المنتشرة في مختلف أنحاء مصر لتيسير حركة النقل، كما يتمتع قطاع النقل البحري في مصر بوجود أهم شريان تجاري عالمي وهو قناة السويس التي تربط بين الشرق والغرب، هذا بخلاف كوبري مبارك / السلام الذي يقع فوق قناة السويس ويربط بين كل من قارتي آسيا وأفريقيا، الأمر الذي يسهم في تدفق المزيد من الاستثمارات.

4- العنصر البشري

تمتلك مصر ثروة بشرية تقدر بنحو77.7 مليون نسمه طبقا لتقديرات 2009 منها حوالي أكثر من 25.4 مليون نسمة قوي عاملة، وتبذل الدولة حاليا جهودا كبيرة في مختلف مجالات التعليم والتدريب بما يؤدي الي تخريج قوة عاملة واعدة ماهرة ومدربة في مختلف الجوانب الفنية والتطبيقية وبأجور مناسبة[1].

5- تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات

تحرص مصر على مواكبة التطورات العالمية في مجال تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، وفي هذا الإطار أطلقت مصر القمرين الصناعيين هما نايل سات 101 ونايل سات 102 مما ساهم في تحقيق التواجد الإعلامي المصري في جميع أنحاء العالم، مما أدى إلي ترويج المشروعات الاستثمارية المصرية في الخارج، كما اتجهت الدولة في الآونة الأخيرة نحو تفعيل عمل الحكومة الالكترونية كأسلوب متطور لرفع كفاءة الجهاز الإداري وجودته في المؤسسات الحكومية والهيئات الاقتصادية سعيا لخدمة الاستثمار والمستثمرين في مصر.

حجم الاستثمارات في مصر

- تعد زيادة معدلات التراكم الرأسمالي وحجم الإستثمارات المنفذة أمرا ضروريا للإرتقاء بمعدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي، وقد بلغت جملة الإستثمارات المنفذة خلال عام 2009/2008 نحو 200 مليار جنيه، مقابل 96.8 مليار جنيه عام 2005/2004 [2].
- بلغت نسبة الإستثمار الخاص إلي إجمالي الاستثمارات الكلية المنفذة نحو 56.8% من الإستثمار الإجمالي وبقيمة بلغت نحو 113 مليار جنبه عام 2009/008.

---

[1] - موقع مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، في : http://www.eip.gov.eg/nds/nds.aspx

[2] - وزارة التنمية الاقتصادية ، **أهم مؤشرات الأداء الاقتصادي خلال عام 2009/2008 ، مرجع سبق ذكره** ، في : http://www.mop.gov.eg/PDF/Follow%20up%2008-2009.pdf

- شهدت الفترة (2005/2004-2009/2008) تطور نسبة الإستثمارات الخاصة الي جملة الاسثمارات المنفذة من 48% عام 2005/2004 لتصل إلي 56.8% عام 2009/2008، مما يعني نجاح السياسات الإستثمارية في جذب القطاع الخاص لمزيد من الإستثمارات.
- توجه نحو 48% من الاستثمارت المنفذة إلى أغراض التنمية الاجتماعية والبشرية، بينما بلغت نسبة الاستثمارات في قطاع الصناعة والبترول نحو 34% من جملة الاستثمارات المنفذة خلال عام 2009/2008.
- أثمرت الجهود المبذولة في مجال تحسين وتطوير بيئة الإستثمار وتيسير إجراءاته عن إرتفاع صافي تدفقات الإستثمار الاجنبي المباشر من نحو 428 مليون دولار في عام 2002/2001 لتصل إلي 13.2 مليار دولار عام 2008/007.
- ارتفعت نسبة صافي تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الإجمالي من نحو 0.5% عام 2001/2000 لتصل إلي 8.5% عام 2008/007.
- استحوذ قطاع البترول على نحو 4.1 مليارات دولار بنسبة 31.1% من صافي تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر خلال عام 2008/2007 ، مقابل 3 مليارات دولار عام 2007/2006 وبنسبة 27.3% من صافي التدفقات.
- بلغ صافي تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر في القطاعات الإقتصادية غير البترولية نحو 9.1 مليار دولار عام 2008/007 مقابل 8 مليارات دولار عام 2007/2006.

ثالثاً : سياسات التجارة الخارجية لمصر

تستهدف سياسة مصر الخارجية تنمية العلاقات الاقتصادية مع مختلف دول العالم، إضافة إلى فتح آفاق للتعاون الدولي والإقليمي على أساس المصالح المتبادلة، وفى هذا السياق انضمت مصر إلى منظمة التجارة العالمية والسوق المشتركة للشرق والجنوب الأفريقي (الكوميسا)، وأبرمت اتفاقيات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي وانضمت إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وتنشيط دور مجموعة الدول النامية الخمس عشرة ومجموعة دول الثماني الإسلامية، بالإضافة إلى عقد اتفاقية شراكة استراتيجية مع الولايات المتحدة الأمريكية، واتفاقيات للتعاون مع بعض الدول الآسيوية مثل الصين واليابان وكوريا الجنوبية.

حقق الميزان التجاري المصري عجزا بلغ نحو 25 مليار دولار خلال عام 2009/2008 2008، وهو ما يمكن إرجاعه إلى إنخفاض الصادرات السلعية، حيث إنخفضت قيمة الصادرات السلعية بنسبة 14% لتصل إلى نحو 25.2 مليار دولار مقابل 29.4 مليار دولار خلال عام

2008/2007. كذلك فقد إنخفضت قيمة الواردات السلعية بنحو 5% لتصل إلى 50.2 مليار دولار مقابل 52.8 مليار دولار خلال عام 2008/2007. وقد إنخفض حجم التجارة الخارجية السلعية خلال عام 2009/2008 بمعدل بلغ 8% لتصل إلى 75.5 مليار دولار مقابل 82.1 مليار دولار خلال عام 2008/2007، مما يعكس تأثر الاقتصاد المصري بالأزمة الاقتصادية العالمية التي أصابت الأسواق بالركود، وتجدر الإشارة إلى أن درجة اندماج الاقتصاد المصري فى الاقتصاد العالمي[1] قد إنخفضت خلال عام 2009/2008 لتصل إلى 62% مقابل 78% خلال عام 2008/2007، وذلك نتيجة لزيادة الناتج المحلي الإجمالي مقوماً بالأسعار الجارية وإنخفاض حجم التجارة السلعية والخدمية خلال نفس الفترة.

وعن أهم السلع فقد حقق الميزان التجاري للأسمدة فائضا بقيمة بلغت 531 مليون دولار خلال عام 2009/2008 مقابل 236 مليون دولار عام 2008/2007، في حين تمثل أكبر عجز تجاري في الحديد الخام والحديد الصلب ومصنوعاتهما بنحو 3385 مليون دولار. وقد شكلت مجموعة السلع المختارة خلال عام 2009/2008 نحو 19% من جملة الصادرات ونحو 30% من جملة الواردات، ونحو 27% من حجم تجارة مصر الخارجية، وساهم العجز التجاري لهذه السلع بنحو 42% من جملة العجز التجاري المصري خلال نفس العام .

وقد وقعت مصر العديد من اتفاقيات التجارة الحرة مع التكتلات الاقليمية العربية والافريقية والأوروبية ومن أهم الاتفاقيات ما يلي :

1- اتفاقية المشاركة الأوروبية

الإتحاد الأوروبي هو الشريك التجاري الأول لمصر، حيث يستحوذ على 34% من إجمالي الصادرات المصرية وعلى 37% من إجمالي الواردات المصرية عام 2009/2008، ويعتبر أكبر مصدر للسياح القادمين إلى مصر، حيث يمثل السائحون من الدول الأوروبية نحو 74% من إجمالي عدد السائحين في مصر عام 2008/2007، ويعد الاتحاد الأوروبي ثاني أكبر مصدر للاستثمارات الأجنبية، بنصيب بلغ 43% من صافى الاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق للداخل عام 2009/2008.

ترجع بداية توطيد العلاقات الاقتصادية بين مصر والاتحاد الأوروبي إلى عام 1977 حيث تم توقيع بروتوكول التعاون المالي والفني، وفي 2001/6/25 وقعت مصر اتفاقية المشاركة الأوروبية، وفي يونيو 2004 تم دخول اتفاقية المشاركة حيز التنفيذ، وفي ديسمبر 2004 تم توقيع

[1] - تم حساب درجة الاندماج فى الاقتصاد العالمي بقسمة حجم التجارة الدولية (حصيلة الصادرات السلعية والخدمية + الواردات السلعية والخدمية) على الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية .

بروتوكول المواءمة على أثر توسع الإتحاد الأوروبي، وفي مارس2007 تم انضمام مصر لبرنامج عمل سياسة الجوار الأوروبية كخطوة لتقوية العلاقات بين الطرفين. وينص اتفاق المشاركة على إعفاء الصادرات المصرية من السلع الصناعية إلى دول الاتحاد الأوروبي من الرسوم الجمركية والضرائب منذ دخول الاتفاق حيز النفاذ ومنح الصادرات المصرية (من بعض السلع الزراعية) مزايا تفضيلية في إطار حصص جمركية أو موسمية، في حين يقدم الجانب المصري إعفاءات جمركية على الواردات من الاتحاد الأوروبي وفقاً لجداول زمنية تم الاتفاق عليها، وتجدر الإشارة أيضاً إلى أن مصر من الدول التي يحق لها الاستفادة من النظام المعمم للمزايا GSP[1] الأوروبي[2].

2- منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

دخلت اتفاقية التجارة الحرة العربية الكبرى حيز النفاذ في 1998/1/1 وذلك وفقا لأحكام اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية (1981)، حيث تم الاتفاق على إجراء تخفيض جمركي بنسبة 10% سنويا، وقد بلغ عدد الدول العربية المنضمة لهذه الاتفاقية 18 دولة هي " الأردن، الإمارات، البحرين، تونس، السعودية، سورية، العراق، سلطنة عمان، قطر، الكويت، لبنان، ليبيا، مصر، المغرب، السودان، فلسطين، اليمن، الجزائر ". ووفقاً للاتفاقية[3] :

- تم تحرير السلع العربية المتبادلة بين الدول الأطراف من الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الأخرى ذات الأثر المماثل، وفقا لمبدأ التحرير التدريجي بنسب متساوية (10%) سنويا ، وذلك ابتداء من 1998/1/1 ثم تم رفع نسبة التخفيض إلى 20% عام 2004 و 2005 ليصل إجمالي التخفيض إلى 80% بداية عام 2004، ومع بداية عام 2005 وصلت نسبة التخفيض 100%.
- تم تحديد مواسم الإنتاج الزراعي (الروزنامة الزراعية) لعدد من السلع الزراعية التي لا تتمتع فيها هذه السلع بالإعفاءات والتخفيضات، على أن تحدد الدول السلع الزراعية التي ترغب في إدراجها ضمن الروزنامة الزراعية، ومع بداية عام 2005 تم إلغاء الروزنامة الزراعية وتم تحرير كافة السلع الزراعية وإعفاؤها من كافة الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل.
- يتم التعامل في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى من خلال قواعد المنشأ الحالية والتي تقضي بأن لا تقل نسبة القيمة المضافة المحلية عن 40%[4].

---

[1] - النظام المعمم لتفضيلات (Generalized System of Preferences)

[2] - وزارة التجارة والصناعة ، **أداء التجارة الخارجية – تقرير نصف سنوي** (القاهرة: وزارة التجارة والصناعة ، مجلد 1 ، عدد 6، نوفمبر 2009). ص 42.

[3] - وزارة التجارة والصناعة ، **أداء التجارة الخارجية – تقرير نصف سنوي** ، المرجع السابق ، ص 56.

[4] - تجدر الإشارة إلى أن مصر قد وقعت اتفاقيات تجارية ثنائية مع سبع دول عربية (لبنان – برنامج تنفيذى - دخل حيز النفاذ عام 1999) ، (سوريا – اتفاقية تجارة تفضيلية - دخلت حيز النفاذ 1991) ، (المغرب – اتفاقية تجارة حرة – دخلت حيز النفاذ 1999) ، (تونس -

3- اتفاقية التجارة الحرة مع الدول العربية المتوسطية (أغادير)

جاءت اتفاقية إقامة منطقة التبادل التجاري الحر بين الدول العربية المتوسطية (اتفاقية أغـادير) التي تم التوقيع عليها بالرباط في 2004/2/25، تنفيذاً لإعلان أغادير الذي وقعه كـل مـن الأردن ومصر وتونس والمغرب في 2001/5/8، ودخلت الاتفاقية حيز النفاذ منـذ مـارس 2007، ولقـد وقعت هذه الاتفاقية انطلاقا من إدراك هذه الدول الأربع لأهمية التعاون العربي المشترك، بما ينسجم مع البرنامج التنفيذي لإقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى. وتعتمد اتفاقيـة أغـادير قواعـد المنشأ اليورومتوسطية، والتي تتيح التكامل القطري للمنشأ فيما بين الدول الأطراف في الاتفاقيـة، من خلال استخدام مدخلات إنتاج من منشأ أي من الدول الأطراف في اتفاقية أغادير أو دول الاتحاد الأوروبي أو دول الافتا، وبما يحقق أهلية السلع المنتجة في هذه الـدول لتحقيـق قواعـد المنـشأ المطلوبة لغرض تصدير منتجاتها إلى سوق الاتحاد الأوروبي معفاة من الرسوم الجمركية في إطار اتفاقيات المشاركة التي ترتبط بها مع الاتحاد الأوروبي، وتتبنى اتفاقية أغـادير التحريـر الكامـل للتجارة في السلع الصناعية والزراعية من تاريخ دخولها حيز النفاذ، كما تلتزم الـدول الأطـراف بإزالة كافة القيود غير الجمركية مثل القيود الكمية والنقدية والإدارية والفنية التـي تفـرض علـى الاستيراد[1].

4- اتفاقية التجارة الحرة مع تركيا

يتيح اتفاق التجارة الحرة بين مصر وتركيا والذي تم توقيعه بالقاهرة فـي 27 ديـسمبر 2005 ودخل حيز النفاذ بدء من مارس 2007، الاستفادة من قاعدة تراكم المنشأ متعدد الأطراف مما يزيد من قدرة الصناعة المصرية على النفاذ لأسواق تركيا ودول الاتحاد الاوروبى والدول المرتبطة مع تركيا باتفاقيات تجارة حرة، ويسمح هذا الاتفاق لمصر بالاستفادة من التحرير التدريجي الذي تتيحه هذه الاتفاقية والممتد لفترة انتقالية من عام 2007-2020، بما يسمح للسوق المـصرية باسـتيعاب الصادرات التركية بشكل تدريجي، وبما لا يضر بالصناعة المصرية بالإضافة إلى أن هذه الاتفاقية تسمح للصادرات المصرية الصناعية بالنفاذ إلى السوق التركية معفاة من الرسوم الجمركية والرسوم ذات الأثر المماثل فور دخول الاتفاق حيز النفاذ[2].

5- اتفاقية التجارة الحرة مع دول الافتا

اتفاقية تجارة حرة – دخلت حيز النفاذ 1999) ، (ليبيا - اتفاقية تجارة جمركية – دخلت حيز النفاذ 1991) ، (الأردن - اتفاقية تجارة حرة – دخلت حيز النفاذ 1999) ،(العراق - اتفاقية تجارة حرة – دخلت حيز النفاذ 2001).

[1] - لمزيد من التفاصيل حول اتفاقية أغادير يمكن الرجوع إلى الموقع: http://www.agadiragreement.org/images/agadirtext.doc

[2] - لمزيد من التفاصيل حول اتفاق التجارة الحرة بين مصر وتركيا يمكن الرجوع إلى الموقع :
http://www.mfti.gov.eg/Downloads/Agreements/Turkey_Egypt_FTArea_AR.pdf

عقدت الجولة العاشرة من مفاوضات اتفاق التجارة الحرة بين مصر ودول الافتا (سويسرا - النرويج- أيسلندا - إمارة ليختنشتاين) خلال الفترة 28-31 أكتوبر 2006 بالقاهرة وتم خلال هذه الجولة الاتفاق على الصيغة النهائية للاتفاق, وتم توقيع اتفاق التجارة الحرة بين مصر ودول الافتا في 27 يناير2007 بدافوس ودخلت حيز النفاذ فى أغسطس 2007. ومن أهم النقاط التي تضمنها الاتفاق ما يلي[1]:

- الإعفاء الكامل للصادرات المصرية من السلع الصناعية من الرسوم الجمركية فور دخول الاتفاق حيز النفاذ.
- تحرير الواردات المصرية من السلع الصناعية من دول الافتا تدريجيا على فترات زمنية تصل إلى 15 عاما.
- تم تخصيص قائمة من السلع الزراعية لكل دولة من دول الافتا فيما يخص الصادرات والواردات طبقا للمعاملة التفضيلية التي تتبناها.

6- اتفاقية التجارة الحرة مع الكوميسا

إنضمت مصر إلى اتفاقية السوق المشتركة للشرق والجنوب الافريقى "الكوميسا" بتاريخ 1998/6/29 وتم البدء في تطبيق الإعفاءات الجمركية على الواردات من الدول الأعضاء اعتبارا من 1999/2/17 على أساس مبدأ المعاملة بالمثل[2]، ثم وقعت مصر على اتفاقية إنشاء منطقة تجارة حرة مع ثماني دول أعضاء فى الكوميسا بتاريخ 2000/10/31، وفى الوقت الحالي تستعد الدول الأعضاء في الكوميسا للدخول في اتحاد جمركي، والذي كان من المقرر تنفيذه بحلول ديسمبر 2008 [3].

---

[1] - لمزيد من التفاصيل حول اتفاقية الافتا يمكن الرجوع إلى الموقع :
http://www.mfti.gov.eg/Downloads/Agreements/EFTA_Egypt_Agreement_AR.pdf

[2] - لمزيد من التفاصيل حول اتفاقية الكوميسا يمكن الرجوع إلى الموقع : http://www.tas.gov.eg/NR/rdonlyres/C957B2C1-489E-4B6F-AB7D-F0F638038107/1696/comesasummaryarabic1.doc

[3] - يبلغ الآن عدد الدول الأعضاء في الكوميسا 19 دولة هي "مصر – ليبيا – السودان – كينيا – أثيوبيا – جيبوتي- أوغندا – الكونغو الديمقراطية – زامبيا – اريتريا – مالاوي – رواندا – زيمبابوي – سوازيلاند – موريشيوس- سيشل – بوروندي – جزر القمر – مدغشقر " ، وقد انضم من هذه الدول لمنطقة التجارة الحرة 13 دولة هي " مصر – ليبيا- السودان- كينيا – جيبوتي – زامبيا – مالاوي – رواندا – زيمبابوي – موريشيوس– مدغشقر – بوروندي – جزر القمر- سيشل".

الفصل الثالث

دور مصر في تعزيز التجارة العربية الأفريقية

وضعت مصر استراتيجية لتنمية العلاقات الاقتصادية والتجارية مع دول القارة الأفريقية عام 2003 عن طريق إعداد سياسات تجارية متكاملة تهدف إلى زيادة التيسيرات المتاحة للمنتج المصري في هذه السوق، واتخاذ الإجراءات الكفيلة بالقضاء على المشاكل والمخاطر التي تحد من التصدير إلى الأسواق الأفريقية. ويعتمد التحرك التجاري مع دول القارة الأفريقية على ثلاثة محاور أساسية هي[1] :

المحور الأول : التعاون مع أقطاب القارة الأفريقية

هدفت السياسة التجارية المصرية إلى ربط الأقطاب الثلاث الحاكمة لحركة التنمية الاقتصادية في القارة الأفريقية من خلال عقد اتفاقات تجارة حرة بينهما، هذه الأقطاب هي جنوب أفريقيا في الجنوب الأفريقي ونيجيريا في الغرب ومصر في الشمال الشرقي. وذلك انطلاقاً من أن هذه الاقتصادات الثلاثة هي الاقتصادات الكبرى المؤثرة في تنمية المناطق المحيطة بها سواء من حيث حجمها الاقتصادي، أو من حيث تواجدها في مناطق تسيطر عليها اقتصادياً، أو من حيث الجوار الجغرافي الذي يسمح بتوطيد العلاقات التجارية والاقتصادية بينها وبين الدول المحيطة بها.

المحور الثاني : التعاون مع الغرب الأفريقي

يعتمد هذا المحور على دخول مصر في اتفاق تجارة حرة مع تكتل الاتحاد الاقتصادي والنقدي لدول غرب أفريقيا (UEMOA)، والذي يضم ثماني دول من غرب أفريقيا، ويعتبر هذا التجمع اتحاد جمركي، ويتم فرض تعريفة خارجية موحدة بأربع فئات وهي صفر على السلع ذات الأهمية الاجتماعية والمحددة ضمن قائمة التكتل، و5% على المواد الخام والأولية الأساسية والرأسمالية، و10% على المنتجات نصف المصنعة، و20% على السلع الاستهلاكية تامة الصنع. وقد تم توقيع اتفاق تجارة إطاري خلال عام 2004 بهدف الوصول إلى اتفاق تجارة حرة واستثمار.

المحور الثالث : التعاون مع الشرق الأفريقي

تتميز العلاقات المصرية مع دول الشرق الأفريقي بوجود إطار مؤسسي يتمثل في اتفاقية الكوميسا.

---

[1] - وزارة التجارة الخارجية، **استراتيجية التحرك التجاري المصري في القارة الأفريقية** (القاهرة : وزارة التجارة والصناعة، مارس 2003) ص 14.

ويمكن رصد دور مصر في تعزيز العلاقات العربية الأفريقية في المجال التجاري من خلال حجم التبادل التجاري لمصر مع تلك الدول، وحجم التبادل التجاري مع دول اتفاقية الكوميسا، ودورها في تمويل التجارة العربية الأفريقية، مع عرض لأهم معوقات التبادل التجاري مع الدول الأفريقية.

أولاً : تجارة مصر مع الدول الأفريقية غير العربية

يوضح الجدول رقم (4) أن حجم التبادل التجاري المصري مع الدول الأفريقية غير العربية قد انخفض بنسبة 35% عام 2009 مقارنة بعام 2008، حيث بلغت نحو 1.3 مليار دولار مقابل نحو 1.9 مليار دولار. وقد مثلت نسبة 1.9% من إجمالي تجارة مصر الخارجية خلال نفس العام. ويرجع هذا الانخفاض إلى انخفاض قيمة الصادرات إلى الدول الأفريقية بنحو 32% عام 2009 لتصل إلى 670 مليون دولار مقابل 985 مليون دولار عام 2008. كذلك فقد انخفضت قيمة الواردات بنحو 38% لتصل إلى 598 مليون دولار عام 2009 مقابل 960 مليون دولار عام 2008. وقد حققت مصر فائضاً تجارياً خلال الفترة (2005-2009) حيث بلغت قيمة الفائض 72 مليون دولار عام 2009.

وبالنسبة لأهم السلع التي تصدرها مصر إلى الدول الأفريقية فيوضح الجدول رقم (5) أنها تتمثل في راتنجات الأفيون وورق صحي وزيوت نفطية خفيفة، وتشكل أكبر 10 سلع مصدرة نحو 44% من جملة الصادرات إلى الدول الأفريقية غير العربية عام 2009. أما الواردات المصرية من الدول الأفريقية فيوضح الجدول رقم (6) أنها تتمثل في شاي أخضر وكاثود أحمر ودخان لف، وتشكل نسبة أكبر 10 سلع مستوردة 87% من جملة الواردات المصرية من الدول الأفريقية غير العربية. ويلاحظ أن تجارة مصر مع الدول الأفريقية له عدة خصائص منها ما يلي:

- ضعف التبادل التجاري بين مصر والدول الأفريقية غير العربية، حيث أنها لم تمثل سوى 1.3 مليار دولار وبما يمثل نسبة 1.9% من إجمالي تجارة مصر مع العالم خلال عام 2009. كذلك فقد بلغت نسبة صادرات مصر إلى الدول الأفريقية غير العربية نحو 2.9% فقط من إجمالي الصادرات المصرية إلى العالم، بينما بلغت نسبة الواردات 1.3% من إجمالي واردات مصر من العالم خلال نفس العام.
- التركز الجغرافي، حيث تتركز تجارة مصر مع عدد محدود من الدول الأفريقية غير العربية، حيث بلغت نسبة صادرات مصر إلى أكبر 4 دول أفريقية تم التصدير اليها نحو 42% من

إجمالي صادرات مصر إلى الدولة الأفريقية غير العربية (كينيا- نيجيريا- غانا- كوت ديفوار).
كذلك فقد بلغت نسبة واردات مصر من أكبر دولتين 58% من جملة واردات مصر من الدول الأفريقية غير العربية (كينيا- جنوب أفريقيا).

ثانياً : تجارة مصر مع دول الكوميسا

تتكون السوق المشتركة للشرق والجنوب الأفريقي (الكوميسا) من 19 دولة وقد قامت تسع دول بإنشاء منطقة تجارة حرة في عام 1999. وتضم الكوميسا أكثر من 430 مليون نسمة. وقد انضمت مصر إلى اتفاقية الكوميسا بتاريخ 1998/6/29 وتم البدء في تطبيق الإعفـاءات الجمركيـة علـى الواردات من الدول الأعضاء اعتبارا من 1999/2/17 على أساس مبدأ المعاملة بالمثل، ثم وقعـت مصر على اتفاقية إنشاء منطقة تجارة حرة مـع ثمـاني دول أعـضاء فـى الكوميـسا بتـاريخ 2000/10/31، وفى الوقت الحالي تستعد الدول الأعضاء في الكوميسا للدخول في اتحاد جمركـي، والذي كان من المقرر تنفيذه بحلول ديسمبر 2008.[1]

تشترط الاتفاقية 35% كحد أدنى للقيمة المضافة من المكون المحلي بينما تشترط مصر نـسبة 45% كحد أدنى للقيمة المضافة من المكون المحلى. وتقوم أوغندا واريتريا تطبق تخفيض جمركي بنسبة 80%على وارداتها. بينما لا تمنح الكونغو الديمقراطية وسوازيلاند اية تخفيضات جمركيـة. وتسري الإعفاءات الجمركية على كافة السلع المستوردة من الدول الأعضاء والتي تحقق نسبة القيمة المضافة المتفق عليها. وقد تم الإعلان عن الاتحاد الجمركي أثناء عقد قمة الكوميسا فـي 8 يونيـو 2009. وقد بلغ حجم الصادرات المصرية إلى دول الكوميسا خلال عام 2009 نحو 1839 مليـون دولار، وقد كانت ليبيا أكبر دولة تم التصدير إليها بنحو 985 مليون دولار حيث اسـتحوذت علـى نسبة 54% من جملة صادرات مصر للكوميسا، تليها السودان بنحو 563 مليـون دولار وبنـسبة 31% من جملة صادرات مصر للكوميسا خلال عام 2009. وقد تركزت أهم الصادرات المصرية إلى دول الكوميسا خلال عام 2009 في " الالآت والأجهزة الكهربائية وقطع الغيار " و " راتنجـات ولدائن إصطناعية " بقيم بلغت 151 و 113 مليون دولار على التوالي .

على الرغم من تعدد دول الكوميسا بداخلها إلا أن الصادرات المصرية إلى دول الكوميسا تتركز بصورة كبيرة في عدد محدود من الدول، حيث تصل نسبة صادرات مصر إلى أكبر دولة وهي ليبيا نحو 54% دولة من إجمالي الصادرات للكوميسا، وتبلغ نسبة أكبر دولتين وهما ليبيا والسودان نحو 84% ، ونسبة أكبر 5 دول تستحوذ على 94% من إجمالي الصادرات للكوميسا. بينما تبلغ نـسبة

[1] - وزارة التجارة والصناعة ، **أداء التجارة الخارجية – تقرير نصف سنوي** ، مرجع سبق ذكره ، ص 65 .

الدول الأخرى وهى 14 دولة نحو 6% فقط، الأمر الذي يعني أن هناك احتمالات كبيـرة لزيـادة الصادرات المصرية إلى هذه الدول إذا اتخذت السياسات الملائمة خاصة وأن قيمة واردات الكوميسا بلغت نحو 152 مليار دولار عام 2008.[1] وتسعى مصر إلى تعظيم الاستفادة من اتفاقية الكوميـسا من خلال ما يلي[2] :

- التركيز على تنشيط التبادل التجاري بين مصر والدول الأعضاء في منطقة التجارة الحرة عن طريق العمل على إلغاء كافة الاستثناءات التي تطبقها بعض الدول (كينيا والسودان) وتشجيع الدول التي لم تنضم بعد إلى منطقة التجارة الحرة على الإنضمام.
- إتخاذ السودان كبوابة تجارية خاصة للمنتجات المصرية بحكم القرب الجغرافي والروابط الوثيقة التي تربط بين الشعبين، فضلا عن كونه سوقا واسعة ذات طاقة استيعابية كبيرة.
- تفعيل منطقة الاستثمار الاقليمية التابعة للكوميسا والمقامة في مصر RIA الأمر الذي من شأنه أن يزيد من حجم الاستثمارات بين الدول الاعضاء.
- إقرار قانون المنافسة الإقليمي في دول الكوميسا، والاستفادة المصرية المستقبلية في مجال الاستثمارات المصرية والصادرات الخدمية في مجالات الانشاء والبنية التحتية إلى العديد من الدول الأفريقية خاصة وأن مصر من أوائل الدول التي وضعت قانون للمنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية.
- تنشيط الجهود التي تبذلها وزارة التجارة والصناعة المصرية في مجال الترويج للسلع المصرية في دول الكوميسا مثل اقامة معارض متخصصة وارسال بعثات ترويجية لدول شرق وجنوب القارة .
- تحديد عدد من المنتجات المصرية التي لها فرصة كبيرة في أسواق الكوميسا مثل السلع الزراعية والمنتجات الغذائية، والمنظفات بأنواعها والمنتجات الورقية والصحية، ومواد البناء، والأدوية والمستلزمات الطبية بجانب الأجهزة المنزلية والكهربائية وإطارات السيارات والتركيز على الترويج لها.

ثالثاً : دور مصر في تمويل التجارة العربية الأفريقية

هناك العديد من الجهود التي تبذلها مصر في مجال تمويل التجارة من أجل دعم وتشجيع التجارة مع الدول الأفريقية بوجه عام والدول الأفريقية غير العربية بوجه خاص. ونخص بالذكر هنا ثلاث مجالات رئيسية تساهم من خلالها مصر في تمويل التجارة العربية الأفريقية وهي :

---

[1] - موقع الكوميسا على الانترنت في : http://www.comesa.int/

[2] - موقع وزارة التجارة والصناعة، **استراتيجية التحرك نحو حوض النيل**، في :
http://www.mfti.gov.eg/Visits/afrochine/strategy.htm

1- البنك الأفريقي للتصدير والاستيراد

هو عبارة عن مصرف تم تأسيسه لتمويل التجارة الأفريقية، وقد تم تأسيسه عام 1993 بمدينة القاهرة بهدف تنمية التجارة الأفريقية مع العالم الخارجي وتنمية التجارة الأفريقية البينية. وتعد مصر أحد أبرز مساهميه، حيث تستحوذ على نحو 30% من رأسماله البالغ 750 مليون دولار، بينما تتوزع المساهمات الأخرى على بعض الحكومات الأفريقية وأبرزها نيجيريا ومؤسسات مالية ومستثمرين من القطاع الخاص من دول أفريقية واوروبية وأمريكية. وللبنك فروع أخرى في هراري بزيمبابوي وأبوجا بنيجريا. وتتمثل أوجه الأنشطة الرئيسية للبنك فيما يلي[1] :

- تقديم الائتمان مباشرة للمصدرين الأفارقة عن طريق التمويل قبل الشحن وبعده.
- تقديم قروض قصيرة ومتوسطة الأجل للمصدرين والمستوردين الأفارقة.
- تشجيع تصدير السلع غير التقليدية والخدمات.
- تمويل واردات المعدات الرأسمالية والمواد الخام اللازمة للانتاج.
- تعزيز وتوفير التأمين وخدمات ضمان تغطية المخاطر التجارية وغير التجارية المرتبطة بالصادرات الأفريقية.
- تعزيز ودعم تجارة الجنوب الجنوب.
- إعداد دراسات وأبحاث السوق.
- تشجيع التنمية في دول القارة الأفريقية.

وتجدر الإشارة إلى أن قيمة عمليات البنك لأوجه الأنشطة المختلفة قد بلغت عام 2008 نحو 1.5 مليار دولار، وبمعدل زيادة بلغ 13% مقارنة بعام 2007. وأهم برامجه هي برامج القروض بنسبة 32%، وبرامج الشراء بنسبة 13%، وبرامج التمويل المباشر بنسبة 11%، وبرامج التمويل ذات الصلة بنسبة 3%[2] .

2- المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا

هو عبارة عن مؤسسة مالية تمولها حكومات الدول الأعضاء بجامعة الدول العربية الموقعة على اتفاقية إنشائه في 18 فبراير 1974. وهو مؤسسة دولية مستقلة، يتمتع بالشخصية القانونية الدولية الكاملة، وبالاستقلال التام في المجالين الإداري والمالي، ويخضع لأحكام اتفاقية إنشائه ولمبادئ القانون الدولي. وقد تأسس المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا بمقتضى قرار من مؤتمر القمة العربي السادس المنعقد بالجزائر (28 نوفمبر 1973)، وبدأ عملياته في مارس 1975. واتخذ

---

[1] - African Export-Import Bank, **Annual Report 2008** (Cairo: African Export-Import Bank, December 31, 2008).

[2] - African Export-Import Bank , **Annual Report 2008** , op.cit, p p 55-60

من الخرطوم، عاصمة جمهورية السودان، مقراً له. وتعد مصر من الدول العربية التي تساهم في رأس مال البنك الذي جاء إنشائه استجابة لهدف دعم التعاون الاقتصادي والمالي والفني بين المنطقتين العربية والأفريقية، وتجسيداً للتضامن العربي الأفريقي، ويهدف إنشاء المصرف إلى ما يلي[1] :

- الإسهام في تمويل التنمية في الدول الأفريقية غير العربية.
- تشجيع مشاركة رؤوس الأموال العربية في التنمية الأفريقية.
- الإسهام في توفير المعونة الفنية اللازمة للتنمية في أفريقيا

وفي مجال تمويل التجارة العربية الأفريقية، فقد قام المصرف بالإسهام في رأس مال البنك الأفريقي للتصدير والإستيراد بمبلغ 10 مليون دولار، كما وضع برنامجاً لتمويل الصادرات العربية إلى الدول الأفريقية المستفيدة من مساعداته، وخصص له 100 مليون دولار منها 75 مليون أدارها البنك الإسلامي للتنمية ثم أسندت إدارتها بعد ذلك إلى المؤسسة الإسلامية الدولية لتمويل التجارة (ITFC) بناء على اتفاق مع المصرف في هذا الشأن (اعتبارا من فبراير 2008). وقد تم منذ عام 1998 تمويل 26 عملية قيمتها الإجمالية 146.7 مليون دولار وذلك لتمويل عمليات التصدير من الدول العربية إلى دول أفريقية وهي: السنغال – موريشيوس – كينيا – جامبيا – زيمبابوى – تنزانيا – سيشل – غينيا - زامبيا - كوت ديفوار.

3- دعم الصادرات المصرية إلى أفريقيا

قامت الحكومة المصرية بوضع برنامج دعم الصادرات المصرية إلى الدول الأفريقية عن طريق مساهمة صندوق تنمية الصادرات المصرى في تكلفة النقل والشحن إلى الدول الأفريقية. وذلك من أجل تقليل نفقات النقل إلى تلك الدول. ويقوم هذا البرنامج على تحمل الصندوق نسبة 50% من تكلفة الشحن البري والبحري للصادرات المصرية المتجهة إلى الدول الأفريقية. وقد بلغت قيمة الدعم المقدمة نحو 8 مليون جنيه مصري خلال عام 2009 استفادت منه 16 شركة مصرية بلغت قيمة صادراتها إلى الدول الأفريقية نحو 3 مليون دولار[2] .

رابعاً : الفرص التصديرية لمصر في الأسواق الأفريقية

فيما يلي إشارة لبعض الفرص التصديرية التي يمكن أن تحقق فيها الصادرات الصناعية المصرية ميزة تنافسية داخل السوق الأفريقية، ومن أهم القطاعات التصديرية ما يلي :

[1] - موقع المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا، في : http://www.badea.org/ar/definition.html
[2] - وزارة التجارة والصناعة، **صندوق تنمية الصادرات - التقرير الشهري** (القاهرة : وزارة التجارة والصناعة، مايو)2010 ص 8.

1- منتجات الصناعات الكيماوية

تعتبر الصناعات الكيماوية من أهم الصناعات التحويلية في مصر، حيث بلغ نصيبها النسبي نحو 40% من إجمالي القيمة المضافة الصناعية، ونحو 12% من إجمالي الإنتاج الصناعي. إضافة إلى توفر مستلزمات الإنتاج الخاصة بهذه المنتجات محلياً مثل البترول الخام والغاز والكهرباء والمدخلات الزراعية، فضلاً عن تمتعها بروابط خلفية وأمامية قوية.[1] وقد حدثت زيادة كبيرة في الصادرات المصرية من منتجات الصناعات الكيماوية خلال الفترة (2000-2008)، حيث بلغت قيمتها نحو 2560 مليون دولار عام 2008 مقابل 295 مليون دولار عام 2000. وبالنسبة للواردات الأفريقية من منتجات الصناعات الكيماوية يلاحظ ارتفاع معدل نمو الطلب الأفريقي على هذه السلع، فقد بلغ متوسط معدل النمو السنوي لها نحو 12% سنويا خلال الفترة (2000-2008). كذلك فقد بلغ نصيبها النسبي نحو 8% من إجمالي الورادات الأفريقية عام 2008 (جدول رقم10). وبمقارنة موقف منتجات الصناعات الكيماوية في هيكل الصادرات المصرية وهيكل الواردات الأفريقية يتضح أن هذه الصناعة تحتل مكانة كبيرة في كليهما، وبالتالي فإن هناك فرصاً كبيرة لتوسع الصادرات المصرية من هذه السلع داخل السوق الأفريقية خاصة دول الكوميسا. ومن أهم الصادرات المصرية إلى أفريقيا "صابون ومحضرات الغسيل، وخلاصات للدباغة والصباغة ومشتقاتها، ومحضرات الصيدلة". ويوضح الملحق رقم (12) أهم الدول الأفريقية المستوردة لأهم منتجات الصناعات الكيماوية التي تصدرها مصر وتتمتع فيها بميزة تنافسية.

2- معادن عادية ومصنوعاتها

وتضم هذه المجموعة كل من حديد وصلب فولاذ، ومصنوعات من الحديد، ونحاس ومصنوعاته، ونيكل ومصنوعات، وألومنيوم ومصنوعاته، ورصاص ومصنوعاته وزنك وقصدير ومصنوعاتهما. وقد بلغت الصادرات المصرية من هذه المجموعة نحو 3 مليار دولار عام 2008 مقابل 307 مليون دولار عام 2000، ومتوسط النمو بلغ نحو 39% سنوياً خلال الفترة (2000-2008). كذلك فإن الطلب الأفريقي على واردات تلك المنتجات ينمو بوتيرة متسارعة حيث بلغ متوسط معدل النمو لها نحو 19% خلال نفس الفترة. ومن أهم الصادرات المصرية إلى أفريقيا من هذه المنتجات هي "الحديد والصلب، ومصنوعات من حديد وصلب، وألومنيوم ومصنوعاته، ومصنوعات النحاس". ويوضح الجدول رقم (12) أهم الدول الأفريقية المستوردة لأهم منتجات المعادن التي تصدرها مصر.

[1] - سحر محمد عبود : **دور منطقة التجارة المرتقبة بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية فى تنمية الصادرات المصرية**، رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة القاهرة : كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2008)، **ص 150.**

3- المنسوجات والملابس الجاهزة

يعد قطاع الملابس والمنسوجات من أهم قطاعات الاقتصاد المصري، حيث أنه يساهم بنحو 3% من الناتج المحلي الاجمالي، ويعمل به نحو 30% من إجمالي القوى العاملة الصناعية. فضلاً عن تمتعه بروابط أمامية وخلفية قوية مع باقي القطاعات الأخرى. وتضم هذه المجموعة كل من القطن والحرير والمنسوجات بجميع أنواعها والملابس والغزول والأقمشة. وقد بلغت الصادرات المصرية من هذه المجموعة نحو 1.9 مليار دولار وبنسبة 7% من إجمالي الصادرات المصرية خلال عام 2008 مقابل 930 مليون دولار وبنسبة 20% خلال عام عام 2000، ومتوسط النمو بلغ نحو 9% سنوياً خلال الفترة (2000-2008). ومن أهم الصادرات المصرية إلى أفريقيا من هذه المنتجات هي "نسج خاصة، سطوح من مواد نسيجية، وسجاد وأغطية أرضيات من مواد نسيجية، وشعيرات تركيبة واصطناعية". ويوضح الجدول رقم (13) أهم الدول الأفريقية المستوردة لأهم منتجات المنسوجات والملابس التي تصدرها مصر.

4- الآت وأجهزة ومعدات كهربائية

وتضم هذه المجموعة كل من مراجل والآت وأدوات آالية وأجهزة كهربائية. وقد بلغت الصادرات المصرية من هذه المجموعة نحو 1066 مليون دولار عام 2008 مقابل 45 مليون دولار فقط عام 2000، ومتوسط النمو بلغ نحو 266% سنوياً خلال الفترة (2000-2008). كذلك فإن الطلب الأفريقي على الورادات من هذه المنتجات ينمو بوتيرة متسارعة حيث بلغ متوسط معدل النمو لها نحو 13% خلال نفس الفترة. ويوضح الجدول رقم (14) أهم الدول الأفريقية المستوردة لأهم منتجات الالآت الكهربائية وأجزائها التي تصدرها مصر.

خامساً : معوقات التبادل التجاري بين مصر والدول الأفريقية

على الرغم من وجود العديد من الفرص التصديرية للصادرات المصرية داخل السوق الأفريقية خاصة المنتجات الصناعية، إلا أنه هناك العديد من العقبات والمشاكل التي تواجه عملية التبادل التجاري بين مصر والدول الأفريقية بوجه عام ومن تلك العقبات ما يتعلق بالسوق الأفريقية نفسها والأخرى تتعلق بوسائل الشحن والنقل وغيرها. ومن بين هذه المعوقات ما يلي :

1- مشكلات خاصة بالسوق الأفريقي

هناك العديد من المشكلات التي تتعلق بخصائص الأسواق الأفريقية والتي من شأنها عرقلة تدفق الصادرات المصرية إليها، ومن هذه المشكلات ما يلي[1] :

- تشابه الهياكل الإنتاجية للدول الأفريقية، حيث تعتمد معظم دول القارة على إنتاج وتصدير السلع الأولية واستيراد السلع المصنعة، وكذلك الافتقار إلى المعلومات الأساسية عن تلك الأسواق والسلع المطلوبة فيها وأذواق المستهلكين بها.
- ارتفاع معدلات المخاطر التجارية وغير التجارية في الأسواق الأفريقية، وكذلك ارتفاع تكلفة التأمين على المنتجات المصدرة في الوقت الذي لم يمتد نشاط شركة ضمان الصادرات المصرية لتغطية المخاطر بأنواعها إلى العديد من الأسواق الأفريقية.
- عدم وجود نظام تأميني محلي فعال لخدمة المصدرين المصريين، وكذلك عدم وجود أفرع للبنوك المصرية في معظم الدول الأفريقية، حيث تعتمد الصفقات فى القارة الأفريقية على العلاقات الشخصية بين رجال الأعمال المصدرين والمستوردين من خلال تبادل الفواتير لسداد التكلفة وفى بعض الأحيان يتم السداد نقدا .
- المنافسة القوية من دول جنوب شرق آسيا للعديد من المنتجات المصرية كالملابس والمنسوجات، حيث أن الأسواق الأفريقية أسواق سعر بالدرجة الأولى نظراً لإنخفاض القوة الشرائية للمستهلك في العديد من دول القارة. إضافة إلى سوء الأوضاع الاقتصادية وانخفاض معدلات النمو ومستويات دخول الأفراد.
- سيطرة الوسطاء والوكلاء التجاريين اللبنانيين والهنود على القنوات التجارية في دول أفريقيا وخاصة دول الغرب الأفريقي، الأمر الذي يعني صعوبة اختراق تلك الأسواق.
- الافتقار إلى وجود نظام اعتراف متبادل بالمواصفات الفنية على المستوى الإقليمي.

2- مشكلات خاصة بالنقل والشحن

- تعد مشكلة الشحن والنقل في العديد من دول القارة الأفريقية من أكبر معوقات التجارة، حيث أن تكاليف التجارة في أفريقيا مرتفعة مقارنة بالمناطق والاقاليم الأخرى، حيث أن تكلفة الواردات في أفريقيا جنوب الصحراء تبلغ 2278.7 دولار للحاوية مقارنة 1204.8 دولار للحاوية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، 948.5 دولار للحاوية في منطقة شرق أسيا والباسيفيك. وتبلغ عدد الأيام اللازمة لصفقة الواردات نحو 12 يوم لأفريقيا جنوب الصحراء مقابل 26.7 يوم لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا و24.5 يوم لمنطقة شرق أسيا. وتبلغ عدد المستندات

[1] ـ وزارة التجارة والصناعة، **العلاقات التجارية المصرية الأفريقية- دراسة تحليلية عن تطور العلاقات التجارية بين مصر ودول الكوميسا خلال الفترة من 2003 حتى 2008 والتكتلات الاقتصادية في القارة الأفريقية** (القاهرة : وزارة التجارة والصناعة، قطاع الافاقات التجارية 2010) ص ص 12- -14.

اللازمة لصفقة الواردات 8.8 لأفريقيا جنوب الصحراء مقابل 7.6 لمنطقة الشرق الأوسط و7.1 لشرق أسيا والباسيفيك.[1]

- عدم وجود خطوط ملاحية (بحرية وجوية) منتظمة بين مصر ومعظم دول أفريقيا، بالاضافة إلى ذلك فقد تم الغاء رحلات الطيران التابعة لشركة مصر للطيران إلى العديد من دول الشرق والجنوب الافريقي مثل اثيوبيا وتنزانيا.
- وجود العديد من أوجه القصور التي تشوب خطوط السكك الحديدية، حيث تظهر هذه المشكلات بشكل أوضح في الدول الحبيسة مما يؤدي إلى ارتفاع تكلفة النقل.
- ارتفاع أسعار الشحن إلى أفريقيا، وتحكم شركات الشحن الأجنبية فى فترة الشحن التى قد تصل إلى 28 يوم، وسيطرة الوكلاء التجاريين فى بعض الدول الأوروبية ودول جنوب شرق آسيا علي معظم حجم التجارة الأفريقية مما يجعل مصر خارج المنافسة.

[1] -UNCTAD , **The Economic Development in Africa Report 2009 "Strengthening Regional Economic Integration for Africa's Development"**, (New York and Geneva : UNCTAD, 2009), p 38.

الفصل الرابع
دور مصر في تعزيز الاستثمارات العربية الأفريقية

إن الاستثمار العربي الخاص في صورة شركات مملوكة لأفراد عرب قد سبقت الاستثمار الغربي المباشر في أفريقيا، حيث أن المهاجرون العرب من اللبنانيين والسوريين وغيرهم قاموا بإنشاء شركات استثمارية خاصة بهم في شرق وغرب وجنوب القارة. وقد بدأت الاستثمارات العربية في التوجه نحو القارة الأفريقية عندما أنشأت الكويت شركة كويتية للاستثمارات في نيجيريا. كذلك بدأت البنوك العربية في إقامة فروع لها في الدول الأفريقية مثل البنوك العربية في نيجيريا وتنزانيا، وبنك انترا وفروعه في منروفيا وابيدجان. كذلك تساهم بعض الدول العربية في تمويل التنمية في أفريقيا من خلال اسهاماتها في منظمات دولية أخرى، مثل البنك الاسلامي للتنمية وصندوق النقد الدولي ومختلف برامج التنمية التي تضعها الأمم المتحدة وصندوق الطوارئ والوكالة الدولية للتنمية[1]. وعن الدور المصري في تعزيز ودعم التعاون العربي الأفريقي في مجال الاستثمار، فإنه يمكن رصده من خلال بحث الاستثمارات المصرية في الدول الأفريقية غير العربية، والاستثمارات الأفريقية في مصر كما سيرد عرضه.

أولا : الاستثمارت المصرية في الدول الأفريقية غير العربية

بلغت نسبة الشركات المصرية الخاصة نحو 9% من إجمالي الشركات الخاصة العربية العاملة في أفريقيا خلال عقد السبعينات، أما الاستثمارات المصرية المباشرة فقد بلغت نحو 7% من إجمالي الاستثمارات العربية خلال عقد الستينات، ارتفعت إلى 12% في السبعينات ثم إلى 20% خلال عقد الثمانينات. وقد أدى تردي الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي سادت معظم دول القارة الأفريقية خلال العقود الماضية إلى بقاء أفريقيا بعيدة عن خريطة الاستثمار العالمية. لكن مع مطلع الألفية الجديدة قد تغيرت تلك الصورة في الدول الأفريقية، خاصة بعد ما وصلت أسواق الاستثمار التقليدية مرحلة ما من التشبع، وبدأت رؤوس الأموال تبحث عن الفرص الاستثمارية الجديدة في أفريقيا. وقد ساعد على ذلك تحسن الأوضاع التنموية في دول القارة بسبب ارتفاع أسعار المواد الخام نتيجة زيادة الطلب عليها.[2]

---

[1] - ابراهيم محمد احمد البلولة : **التواصل العربي الافريقي ودوره التنموي في أفريقيا** (الخرطوم : مؤتمر الملتقى العلمي، عنوان المؤتمر "التداخل والتواصل في أفريقيا" جامعة أفريقيا العالمية، 2006) ص ص 365.

[2] - المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا، **دراسة حول سبل تشجيع الاستثمار العربي في أفريقيا** (الخرطوم : المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا، 2009) ص 18. في: http://www.badea.org/ar/definition.html

وقد أولت الدول الأفريقية أهمية كبيرة لعملية الاصلاح الاقتصادي منذ بداية التسعينيات من القرن الماضي، وعملت على تحسين المناخ الاستثماري وتحسين بيئة الأعمال، وقد أصدرت العديد من التشريعات الهادفة لجعل بيئة الاستثمار أكثر جاذبية. ووفقاً لتقرير ممارسة أنشطة الأعمال (Doing Business 2010)، احتلت دولة موريشيوس المرتبة الأولى أفريقيا في مؤشر تيسير الأعمال، بينما جاءت في المركز 17 عالميا. ثم تأتي جنوب أفريقيا في المركز الثاني أفريقيا والمركز 34 عالمياً. وتأتي دولة أفريقيا الوسطى في المركز الأخير أفريقيا وعالميا، حيث جاءت في المركز 183 عالمياً. وقد ادخلت الدول الأفريقية العديد من الإجراءات التي تهدف إلى تبسيط وتسريع إجراءات إنشاء الشركات الاستثمارية بأحجامها المختلفة، إضافة إلى تخفيض رسوم تكاليف الواردات والصادرات وحماية حقوق الملكية وغيرها.[1]

وعلى الرغم من حدوث الأزمة المالية العالمية، إلا أن تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى القارة الأفريقية قد ارتفعت بنحو 27% لتصل إلى 88 مليار دولار عام 2008 مقابل 69 مليار دولار عام 2007. وقد شكلت تلك التدفقات نحو 14% من تلك المتوجهة للدول النامية ونحو 5.2% من تدفقات الاستثمارات العالمية خلال نفس العام. وقد كانت نيجيريا هي أكبر الدول الأفريقية المتلقية للاستثمارات الأجنبية والتي بلغت نحو 20.3 مليار دولار وبنسبة 23% من إجمالي الاستثمارات المتجهة إلى القارة الأفريقية، تليها أنجولا بنسبة 17.7%، ثم مصر في المركز الثالث بنسبة 11% خلال عام 2008.[2]

1- مبررات الاستثمار في أفريقيا

هناك العديد من المبررات التي تشجع على توجه رؤوس الأموال العربية إلى دول القارة الأفريقية حالياً أكثر مما مضى، ومن بين تلك المبررات ما يلي[3] :

- أصبحت أفريقيا أكثر جاذبية للاستثمار الأجنبي المباشر نتيجة للاصلاحات الاقتصادية والتشريعية التي اتخذتها العديد من دول القارة. ورغبة تلك الدول في استضافة الاستثمار العربي المباشر.
- تمكن العديد من الدول العربية خلال العقود الماضية من بناء قواعد تنموية وصناعية تؤهلها للانطلاق نحو الأسواق الخارجية للاستفادة من الفرص ومواجهة التحديات محلياً ودولياً.

---

[1] - البنك الدولي ، **تقرير ممارسة أنشطة الاعمال 2010**، في : (Doing Business 2010) في : http://www.doingbusiness.org/

[2]- UNCTAD, **World Investment Report 2009: Transnational Corporations, Agricultural Production and Development**, (New York and Geneva: UNCTAD, 2009) , PP 47 , 247-248.

[3] - المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا، **دراسة حول سبل تشجيع الاستثمار العربي في أفريقيا** ، مرجع سبق ذكره، ص ص 21-23.

- تعد أفريقيا الامتداد الإقليمي والجغرافي والإستراتيجي للدول العربية.
- مساعدة الدول العربية على تحقيق الأمن الغذائي العربي.

2- بعض الاستثمارات المصرية في أفريقيا

قامت مصر بتوقيع 21 إتفاقية لتشجيع وحماية الاستثمار مع الدول الأفريقية غير العربية، كما يوضحها الجدول رقم (8)، لكن معظم هذه الاتفاقات لم تدخل حيز النفاذ أو لم يتم التصديق عليها، الأمر الذي يحتاج إلى إعادة النظر في تفعيل تلك الإتفاقات بما يعود بالنفع على جميع الأطراف. ومن بين الاستثمارات المصرية في الدول الأفريقية غير العربية ما يلي[1] :

أ- شركة أوراسكوم تيليكوم

تعمل الشركة في زيمبابوي، وأسست في عام 2008 شركة "تيلسيل جلوب" للاستثمار في شبكات الهاتف المحمول، هذه الشركة مملوكة لشركة أوراسكوم تيليكوم بنسبة 100%. وتبحث تلك الشركة عن استثمارات جديدة في كل من مالي وغينيا الاستوائية. وقد قامت الشركة بالاستحواذ على شركة "سل وان" في ناميبيا لتشغيل شبكات اتصالات الهواتف المحمولة مقابل 59 مليون دولار.

ب- شركة السويدي للكابلات

بدأت الشركة العمل في أفريقيا عام 1999، وقد قامت بالاستثمار في قطاع الطاقة والكهرباء في أفريقيا، وأنشأت العديد من المصانع في كل من غانا، زامبيا، إثيوبيا، كينيا، نيجيريا، سيراليون، وأوغندا لإنتاج عدادات قياس الطاقة الكهربائية وملحقاتها. ويوضح الجدول التالي استثمارات الشركة في بعض الدول الأفريقية.

استثمارت شركة السويدي في بعض الدول الأفريقية

القيمة بالمليون دولار

الدولة	رأس المال المدفوع	رأس المال العامل
غانا	5.5	8
زامبيا	3	5
إثيوبيا	3	21

المصدر : دراسة حول سبل تشجيع الاستثمار العربي في أفريقيا: المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا.

[1] - المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا، **دراسة حول سبل تشجيع الاستثمار العربي في أفريقيا** ، مرجع سبق ذكره، ص 35.

ج- شركة المقاولون العرب

بدأت شركة المقاولون العرب نشاطها بالسوق الافريقي منذ عام 1960. وفى عام 1964 بدأت الشركة بالعمل فى مشروعات لم تكن قد تطرقت لها السوق الافريقية من قبل. وتعد شركة المقاولون العرب رائدة فى مجالات المبانى العامة، الطرق، الكبارى ، المياه والصرف الصحي ، الفنادق والانفاق. مع ضمان توافر معايير الجودة كاملة والالتزام بالميزانية المحددة للمشروع وانهائه فى الوقت المحدد له. وقامت الشركة بتنفيذ العديد من المشروعات في كل من نيجيريا، غانا، بتسوانا، الكاميرون، تشاد، وأوغندا وغيرها. وقد بدأت الشركة أعمالها برأس مال قدره 100 مليون دولار، وتعمل الشركة أيضاً بالشراكة مع القطاع الخاص الأفريقي.

د- الشركة المصرية للخدمات الملاحية والبترولية (ماريديف)

بدأت الشركة العمل في موريشيوس عام 1999، وقد أسست شركة " VALENTINE MARITIME" وقد بلغ عدد العاملين بالشركة 503 عامل[1].

ه- شركة القلعة

هي شركة رائدة في مجال الاستثمار المباشر في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا، وتقوم الشركة بالتركيز على بناء الإستثمارات الإقليمية التابعة في أنحاء المنطقة في صناعات منتقاة من خلال عمليات الإستحواذ وإعادة الهيكلة وبناء المشروعات الجديدة التي يتم تنفيذها عبر الصناديق القطاعية المتخصصة. وتمتلك شركة القلعة حالياً 19 صندوق قطاعي متخصص تسيطر على مجموعة الشركات التابعة باستثمارات تصل إلى أكثر من 8.3 مليار دولار أمريكي في 15 مجال صناعي متنوع من بينها التعدين والأسمنت والنقل والأغذية والطاقة في أنحاء 14 دولة. ومنذ عام 2004، وتأتي شركة القلعة في المركز الأول بين شركات الاستثمار المباشر في أفريقيا من حيث حجم الأصول المدارة وفقاً لتصنيف مجلة برايفت إكويتي إنترناشيونال خلال الفترة من 2004 إلى 2009. ويعتمد المنهج الاستثماري لشركة القلعة على محاور، وان كانت من أهمها قدرة الشركة على انتقاء المشاريع المتعثرة التي تستحق إمكاناتها وأصولها تطبيق برامج وإعادة هيكلة مالية وإدارية، ومشاريع في إمكانها أن تستفيد من عمليات الدمج وتطوير الصناعات من دمج الشركات الأصغر حجماً في كيان إقليمي واحد لإيجاد اقتصادات قويه، فضلاً عن الدخول في مشاريع جديدة. وتعتبر القلعة في مقدمة المستثمرين العرب في السودان حيث تجاوزت استثماراتها 900 مليون دولار.

[1] - موقع خريطة الاستثمار العالمي في :1=http://www.investmentmap.org/invmap/en/reportCompany.aspx?prg

وقد أسست الشركة بداية 2010 شركة "وفرة" لتصبح ذراعها الاستثماري في السودان، بهدف التوسع في الاستثمار الزراعي. وتمتلك "وفرة" عقوداً لاستثمار 560 ألف فدان من الأراضي الزراعية من خلال شركاتها التابعة وهي شركة "سابينا»" (254 ألف فدان شمال السودان)، والشركة السودانية المصرية للمحاصيل الزراعية "سياك" (250 ألف فدان)، ومزرعة الرز باسم شركة النهضة للحلول المتكاملة (60 ألف فدان). كذلك فقد قامت شركة "طاقة عربية" والتي تعتبر الذراع الاستثماري لشركة القلعة في قطاع توزيع الطاقة، بتنفيذ اتفاقية بمشاركة "أسيك" للأسمنت وصندوق المعاشات السوداني تؤسس بموجبها محطة «بربر» للطاقة الكهربائية بقدرة 42 ميغاوات، ما يؤمن احتياجات الطاقة لمصنع أسمنت التكامل التابع لشركة أسيك للأسمنت وبطاقته الإنتاجية 1.7 مليون طن سنوياً.

وأوضحت الدراسات أن تكاليف النقل في شرق أفريقيا من أعلى الأسعار في العالم، بسبب الاعتماد الكبير على النقل البري في الشاحنات، إلى ضعف تشغيل شبكات السكك الحديد ما تسبب في انحسار نصيبها من أسواق النقل في المنطقة إلى أقل من 10%. ذلك فإن الطاقة الاستيعابية للسكك الحديدية في كينيا وأوغندا لا تتعدى مليون طن سنويا من أصل 16 مليوناً تتداولها ميناء مومباسا سنوياً، وأن تنفيذ مشروع التطوير تحت منهج إداري متطور يرفع الطاقة الاستيعابية إلى 5 ملايين طن خلال السنوات الخمس المقبلة.

وعن الاستثمار في مشاريع السكك الحديد قال إن القلعة نفّذت منذ بداية 2010 عملية حصلت بموجبها على 49% من "شيلتام" المستثمر الرئيس في شركة السكك الحديد "ريفت فالي" التي تمتلك امتيازا حصرياً لمدة 25 عاماً لإدارة خط السكة الحديد بطول 2000 كيلومتر يربط ميناء مومباسا على المحيط الهندي في كينيا والمناطق الداخلية في كينيا وأوغندا بما فيها العاصمة الأوغندية كامبالا.

3- دور الكوميسا في دعم الاستثمارات المصرية في أفريقيا

تستضيف مصر مقر الوكالة الإقليمية للاستثمار (رايا)، وهى إحدى الوكالات التابعة لمنظمة الكوميسا، والتى أنشأ المجلس الوزارى للكوميسا مقرها بالقاهرة عام 2006، حيث تباشر نشاطها منذ يونيو 2006. تهدف الوكالة إلى تحويل منطقة تجمع الكوميسا إلى أحد أضخم المحاور الإقليمية والعالمية للاستثمار، وذلك من خلال العمل على تحسين مناخ الاستثمارات المحلية للكوميسا باختيار أفضل الأساليب وتطبيقها على المستوى المحلى، كما تهدف إلى إنشاء شبكة معلومات متكاملة، وموقع إلكترونى لتسويق المنطقة استثمارياً، وجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، مع

التركيز على المشروعات ذات المردود الإقليمى لدول الكوميسا. كما تعمل الوكالة أيضاً على تشجيع حركة الاستثمار بين دول المنظمة ومنها مصر، وكيفية الاستفادة من الخدمات والمعلومـات التـى توفرها الوكالة والتعريف بالفرص الاستثمارية المتاحة فى دول الكوميسا لرجال الأعمال المصريين. ولهذا، نظمت الوكالة بالتعاون مع وزارة الاستثمار "منتدى مؤتمر الاستثمار لدول الكوميسا" بمدينة شرم الشيخ خلال الفترة من 12 – 13 أبريل 2010.[1]

وجدير بالذكر أن الاستثمارات المتبادلة بين دول الكوميسا خلال السنوات الخمس الماضية قـد تنامت بشكل كبير, خاصة في مجالات الزراعة والصناعات الغذائية والتنمية العقاريـة والـسياحية والطاقة والطرق والخدمات المالية, وساند ذلك جهود ترويج الاستثمار والبعثات المتبادلة, واتفاقيات ضمانات وحماية الاستثمار الثنائية, التي تجمع معظم الدول الأعضاء. كذلك فإن الشركات المصرية المتواجدة بدول الكوميسا تتركز في ثلاثة مجالات وهي البنية الأساسية والتي تستثمر فيها عدد مـن كبري الشركات المصرية العامة والخاصة, ومجال التصنيع الغذائي, ومجـال الخـدمات الماليـة, والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات, وهي المجالات الواعدة في الدول الأفريقية والتي سوف تساعد في النهوض بهذه الدول.

4- تدريب الأفارقة

بدأت مصر فى توفير 500 منحة مجانية للفنيين والمهندسين الأفارقة لإعداد كوادر بشرية قادرة على تحقيق وتنفيذ خطط التنمية داخل الدول الإفريقية، وسـيتم تـدريبهم علـى أحـدث البـرامج التكنولوجية وأساليب التصنيع الحديثة فى مجالات الصناعات النـسيجية والتـصميمات والموضـة والصناعات الهندسية والبلاستيك وصناعة السيراميك والأثاث والحلي والجلود والدباغـة والرخـام والجرانيت، وذلك من خلال مركز الجنوب للتعاون الصناعى حيث بدأ المركز خلال الشهر الماضى فى تقديم أولى دوراته للفنيين والمهندسين بالدول الإفريقية وسيتم تنفيذ دورات جديدة خـلال شـهر أكتوبر القادم للمصنعين الأفارقة فى مجالات دباغة الجلود وتصنيع المنتجـات الجلديـة والرخـام والجرانيت والتدريب على إجراء الاختبارات المختلفة على المنتجات الصناعية وتطبيق المواصفات القياسية.

[1] - موقع وزارة الخارجية المصرية ، في : http://www.mfa.gov.eg/MFA_Portal/ar-EG/

5- معوقات الاستثمار في أفريقيا

على الرغم من الاصلاحات الاقتصادية والسياسية المشجعة على تدفق الاستثمارات إلى الدول الأفريقية إلا أنه مازالت هناك العديد من المعوقات التي تواجه الاستثمارات العربية بوجه عام والمصرية بوجه خاص في تلك الدول، ومن بين تلك المعوقات ما يلي[1] :

- المعوقات القانونية المتعلقة بالإجراءات والقوانين المنظمة لأنشطة الأعمال.
- المعوقات البشرية والافتقار إلى الخبرات والكوادر المؤهلة.
- المعوقات الإدارية المتلقة ببطء الإجراءات لخاصة بالاستثمارات في أفريقيا.
- النزاعات السياسية والانقلابات العسكرية وعدم الاستقرار الأمني.
- المعوقات المالية الخاصة بالتمويل وعدم توافر السيولة النقدية اللازمة.
- ضعف البنية التحتية ارتفاع تكلفة الطاقة.

ثالثاً : استثمارات الدول الأفريقية غير العربية في مصر

إن عملية إصلاح الإجراءات الحكومية المنظمة لأنشطة الأعمال في البلدان العربية قد شهدت تسارعاً خلال السنوات الأخيرة، حيث ركزت البلدان العربية بصورة مستمرة على تعزيز قدرتها التنافسية، وزيادة كفاءة الإجراءات الحكومية المنظمة لأنشطة الأعمال بالنسبة للشركات المحلية. إذ وضعت بلدان مثل مصر والأردن والمغرب والسعودية وسوريا واليمن لنفسها أهدافاً واسعة النطاق للإصلاح. وقد شجع النجاح الذي حققته الإصلاحات في البلدان المجاورة في أحوال كثيرة معظم الدول العربية الأخرى على الإصلاح. وتتمثل أحد محاور تركيز الإصلاح في: الحد الأدنى لرأس المال اللازم لتأسيس الشركات ذات المسؤولية المحدودة. إذ قامت ثمانية من البلدان العربية بخفض الحد الأدنى لرأس المال أو إلغائه منذ عام 2005، بما في ذلك في العام الماضي مصر وسوريا والإمارات العربية المتحدة. علماً بأن خمسة من بلدان المنطقة كانت في السابق ضمن البلدان ذات أعلى نسبة للحد الأدنى لرأس المال في العالم. وكانت الإمارات العربية المتحدة من بين البلدان التي ألغت الحد الأدنى لرأس المال في 2009/2008.[2]

كما قامت بلدان أخرى بتذليل العوائق والحواجز الماثلة أمام منشآت الأعمال الجديدة. ودخلت أنظمة الشباك الواحد الخاصة بتسجيل منشآت الأعمال حالياً حيز التشغيل في كل من: مصر،

---

[1] - المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا، **دراسة حول سبل تشجيع الاستثمار العربي في أفريقيا**، مرجع سبق ذكره، ص 36.

[2] - البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية ، **تقرير ممارسة أنشطة الأعمال في العالم العربي 2010** (واشنطن : البنك الدولي، 2009). ص ص 2-6. في : http://arabic.doingbusiness.org/documents/fullreport/2010/DB10_ArabWorld_Arabic.pdf

والأردن، والمغرب، والسعودية، وتونس، والإمارات العربية المتحدة، واليمن. وقد بدأت الإصلاحات في تحقيق نتائج واضحة، حيث أنه في عام 2005 تطلب تأسيس شركة ذات مسئولية محدودة في مصر القيام بأكثر من 13 إجراء خلال فترة زمنية تزيد على شهر. وبلغ الحد الأدنى لرأس المال المدفوع 8 أمثال متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي. لكن خلال عام 2009/2008 لا تستغرق هذه العملية أكثر من أسبوع. ولا تتوجب دفع الحد الأدنى لرأس المال. وتلت إجراءات الإصلاحات في كل من مصر والسعودية واليمن زيادة في تسجيل الشركات ذات المسئولية المحدودة. حيث شكلت الشركات ذات المسئولية المحدودة في مصر نحو 30% من الشركات التي تم تسجيلها خلال عام 2008، وذلك مقابل أقل من 19% قبل عامين.

وقد أسفرت الجهود المبذولة لجذب الاستثمار في مصر خلال السنوات الأخيرة عن تقدم مصر 10 مراكز دفعة واحدة في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2010 الصادر عن البنك الدولي، حيث تقدمت من المركز 116 عام 2009 إلى المركز 106 عام 2010 لمؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال على المستوى العالمي ، واحتلت بذلك المرتبة العاشرة عربياً. وبذلك فقد جاءت مصر للمرة الرابعة على التوالي ضمن البلدان العشرة الأكثر إصلاحاً على مستوى العالم. وقد قامت مصر بتخفيض تكاليف بدء النشاط التجاري وتأسيس الشركات، وتسريع إجراءات الحصول على تراخيص البناء من خلال إلغاء معظم الموافقات المسبقة. كما زادت من نطاق المعلومات التي تجمعها الشركة المصرية للاستعلام الائتماني، وأنشأت محاكم اقتصادية بغرض تسريع الفصل في المنازعات التجارية. وبالنسبة لعدد الإصلاحات فقد قامت مصر بتنفيذ أربعة إصلاحات خلال عام 2009/2008. ومن أهم المجالات التي تحتل فيها مصر مراكز متقدمة هي بدء النشاط التجاري والتجارة عبر الحدود حيث جاءت في المرتبة 24 و 29 على التوالي على المستوى العالمي خلال عام 2010. وبالنسبة لاستثمارات الدول الأفريقية غير العربية في مصر والمسجلة بالهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة فيوضح الجدول رقم (9) أنها قد بلغت نحو 93 مليون دولار فقط حتى يوليو 2010، وبلغ عدد الدول الأفريقية المستثمرة 23 دولة أكبرها موريشيوس بنسبة 55% من جملة استثمارات الدول الأفريقية غير العربية في مصر تليها جنوب أفريقيا بنسبة 14%. وقد وبلغ عدد الشركات 186 شركة. وبالنظر إلى توزيع تلك الاستثمارات قطاعيا يتضح أنها مركزة في قطاع الصناعة والذي يستحوذ على 33% من جملة هذه الاستثمارات، يليها قطاع التمويل بنسبة 30% ثم الخدمات بنسبة 23%.

الفصل الخامس

سبل تعزيز التعاون العربي الأفريقي

إن التجارة الحرة والاستثمارات المشتركة بين الدول العربية والأفريقية من أهم الوسائل لزيادة التعاون وخلق المصالح الاقتصادية، وفي هذا الصدد هناك عدداً من المقترحات لزيادة التعاون العربي الأفريقي في هذين المجالين، ومنها ما يلي :

أولاً : عقد اتفاقيات تجارة حرة بين الدول العربية والتكتلات الاقتصادية الأفريقية

تضم القارة الأفريقية العديد من التجمعات الاقتصادية الكبرى مثل جماعة تنمية الجنوب الأفريقي (السادك) وتضم 14 دولة منها جنوب أفريقيا، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (ايكواس) والتي تضم 15 دولة منها نيجيريا، وتجمع الساحل والصحراء، والاتحاد الاقتصادي والنقدي لدول وسط أفريقيا (السيماك) والاتحاد الاقتصادي والنقدي لدول غرب أفريقيا (الايموا) وغيرها من التكتلات. ويمكن أن تستفيد الدول العربية من هذه التكتلات عن طريق عقد اتفاقيات تجارة حرة معها بشكل جماعي، حيث أن ذلك سيكون له مردود إيجابي كبير على التجارة البينية، حيث إن دخول المنتجات العربية المصنعة لأسواق الدول الأفريقية بدون جمارك أيضا يعطى ميزة تنافسية للمنتج العربي داخل السوق الأفريقية، ويؤدي إلى انخفاض أسعارها مقارنة بأسعار السلع المستوردة من الدول الأخرى المنافسة. وفي هذا الصدد فإن مصر تسعى إلى عقد إتفاقيات تجارة حرة مع بعض التكتلات والأقطاب الأفريقية والتي يمكن في حاله نجاحها في ذلك أن تكون نواة لإتفاقات تجارية عربية أفريقية، ومن بين تلك التكتلات ما يلي :

1- اتفاقية تجارة حرة مع الاتحاد الاقتصادي والنقدي لدول غرب أفريقيا (الايموا)

يتكون اتحاد الايموا من 8 دول تقع في غرب أفريقيا (بوركينافاسو- بنين- غينيا بيساو- كوت ديفوار- السنغال- النيجر- توجو- مالي) ويبلغ عدد سكانه حوالي 80.3 مليون نسمة. ويشكل اتحاد الايموا أحد أهم محاور التوجه المصري لزيادة الصادرات إلى القارة الأفريقية من خلال بوابة غرب أفريقيا تماشيا مع استراتيجية تنمية الصادرات وبذلك تكتمل الحلقات مع الكوميسا في الشرق والجنوب، والسيماك في وسط القارة هذا بالإضافة إلى الدول المحورية والرئيسية داخل القارة وذات الثقل في إقليمها كنيجيريا وجنوب أفريقيا.

تم توقيع اتفاق اطارى بين الايموا ومصر بالقاهرة فى يونيو 2004، ويقضى بضرورة التوصل إلى اتفاق تجارة حرة واستثمار بين الطرفين خلال عامين من تاريخ التوقيع، وينص المشروع المصرى المقدم على تحرير الواردات المصرية من دول الايموا فور دخول الاتفاق حيز النفاذ بينما تحرر دول الايموا وارداتها من مصر على فترة انتقالية تبلغ 3 سنوات. وسيكون الاتفاق في حالة إبرامه ذو جدوى اقتصادية كبيرة للأسباب التالية :

- يمثل الاتحاد درجة عالية من التنظيم والتكامل في السياسات التجارية والاقتصادية والنقدية بين أعضائه، بالإضافة إلى أن عملته قابلة للتحويل ومرتبطة باليورو.
- يتميز هذا السوق بكبر حجمه البالغ 70 مليون نسمة، بالإضافة إلى أنه سوق سعري وليس سوق جودة، كما تتزايد فرص نفاذ العديد من السلع المصرية التي يحتاجها هذا السوق مثل (الأرز- البصل- الثوم- النباتات الطبية والعطرية- السلع الزراعية المصنعة- الأدوية- الاسمنت- السيراميك- المنسوجات)، خاصة وأن دول الايموا تعتمد على تصدير المواد الأولية واستيراد السلع المصنعة.
- فرص كبيرة أمام الاستثمارات المصرية في مجالات التعدين والتنقيب والمقاولات ومشروعات الزراعة والري وصناعة المنسوجات.

2- اتفاقية تجارة حرة مع الاتحاد الاقتصادي والنقدي لوسط أفريقيا(السيماك)

يضم التجمع دول (الكاميرون- تشاد- الجابون- أفريقيا الوسطي- غينيا الاستوائية- الكنغو برازافيل) وتقع في منطقة الوسط الافريقى المستهدف دخولها من خلال استراتيجية تنمية الصادرات المصرية خلال المرحلة المقبلة لتغطية كافة أرجاء القارة الأفريقية. وهناك العديد من المزايا الاقتصادية من إبرام اتفاق تجارة حرة مع السيماك بسبب:

- أن هناك فائض ايجابي في الميزان التجاري للجانب المصري حيث بلغ اجمالى الصادرات المصرية عام 2008 حوالي 24.53مليون دولار, في حين بلغت الواردات 93 ألف دولار فقط من هذه الدول مما يتيح لمصر ميزة تفضيلية في حالة إقامة منطقة تجارة حرة بين الجانبين تتمثل فى زيادة الصادرات المصرية والتي لا تتناسب مع إمكانيات هذا السوق البالغ حجمه حوالي 30 مليون نسمة خاصة من (الخضروات الطازجة، الصابون، البلاستيك، الأسمدة, الإطارات, السيراميك, الطماطم, البرتقال, البطاطس) بجانب أن واردات مصر من هذه الدول لا تمثل تهديدا للسوق المصري.

3- اتفاقية تجارة حرة مع نيجيريا

تقدمت مصر بمشروع اتفاق تجارة حرة إلى نيجيريا، سيكون في حالة إبرامه ذو جدوى اقتصادية كبيرة للأسباب التالية :

- تعتبر نيجيريا الدولة المركزية والمسيطرة داخل تجمع الايكواس، وفى إقليم غرب أفريقيا بشكل عام، وأحد أهم محاور التوجه المصري نحو أفريقيا مع جنوب أفريقيا.
- سوق ضخم يضم حوالي 149.3 مليون نسمة (2009)، وثالث اقتصاد على مستوى القارة الأفريقية
- وبالنسبة للاستثمار تتزايد الفرص أمام الشركات المصرية خاصة في المقاولات والاتصالات لدخول السوق النيجيري بسبب حركة الاعمار التي تشهدها البلاد.
- وكل هذه العوامل تجعل السوق النيجيري سوقا مثاليا للمنتجات المصرية سواء الصناعية أو الزراعية خاصة وأن هيكل الواردات النيجيرية يتفق مع القدرات التصديرية المصرية.

4- اتفاقية تجارة حرة مع تنزانيا

تقدمت مصر بمشروع اتفاق لإقامة منطقة تجارة حرة مع تنزانيا بعد أن أنهت تنزانيا عضويتها في الكوميسا، سيكون في حالة إبرامه ذو جدوى اقتصادية كبيرة للأسباب التالية :

- يبلغ سكان تنزانيا 41 مليون نسمة وهي بذلك سوق واسعة ومتنفس للعديد من المنتجات المصرية خاصة وانها تقوم بالاعتماد على استيراد العديد من السلع مثل الماكينات والمنسوجات ومواد البناء والأسمدة والأدوية والكيماويات ومنتجات البترول والمواد الغذائية وهي سلعاً تتمتع مصر بميزة تنافسية في إنتاجها وتصديرها. أما عن السلع التي يمكن استيرادها من تنزانيا فتتمثل في بعض المنتجات الأساسية التي منها البن والكاجو والسيزال والشاي والتبغ.
- تعتبر فرص الاستثمار في تنزانيا متاحة حيث الموقع المتميز والسكان كما قامت تنزانيا في 1997 بإصدار قانون لتشجيع الاستثمارات الأجنبية.
- تتمتع تنزانيا بعضوية عدد من التكتلات التي يمكن لمصر أن تنفذ لدولها من خلال دولة تنزانيا فهي عضواً في جماعة شرق أفريقيا (EAC) وكذا في تجمع السـادك، وطرف في 11 اتفاقية ثنائية، كما أن تنزانيا من الدول التي تستفيد من برنامج للتعاون الأوروبي ودول أفريقيا والكاريبي ACP والذي يسمح للدول الأعضاء به تصدير منتجاتها متمتعة بالإعفاءات الكاملة إلى الاتحاد الأوروبي.

2- إحياء فكرة منطقة التجارة التفضيلية العربية الأفريقية

تمثل منطقة التجارة التفضيلية أبسط صور التكامل الاقتصادي، وتهدف إلى تنشيط التبادل التجاري بين دولتين أو أكثر، وهذا يتضمن عقد اتفاقيات تجارية تتم بين مجموعة من الدول تهدف إلى تخفيض العوائق التجارية سواء كانت جمركية أو غير جمركية على الواردات التي تتم بينهما دون إلغائها كلية، وفي هذا الخصوص يمكن تسجيل الملاحظات التالية :

- تقتصر هذه الدرجة من التكامل الاقتصادي على مجرد تخفيض الحواجز الجمركية وغير الجمركية دون إلغائها كلية.
- تنصب هذه المعاملة التفضيلية الجمركية على الشق السلعي للتجارة الإقليمية بين مجموعة الدول الأعضاء في منطقة التفضيل ولكنها لا تمتد إلى الشق النقدي للتجارة الإقليمية بين هذه الدول.
- إن الدول الأعضاء في منطقة التفضيل الجمركية تحتفظ بحق صياغة وتحديد نمط سياساتها القطرية في المجالات الجمركية وغير الجمركية دون الدخول في ترتيبات مشتركة مع باقي الدول الأعضاء في هذا الخصوص.

وجدير بالذكر أن هذه الفكرة قد تم طرحها أثناء انعقاد اجتماع اللجنة الدائمة للتعاون العربي الأفريقي بأبيدجان في يوليو 1990 على مستوى الخبراء. وقد اتفق أعضاء اللجنة آنذاك على مشروع إتفاقية إطارية لإقامة منطقة تجارة تفضيلية عربية أفريقية. ومن المتوقع في حاله قيام تلك المنطقة أن تساعد على زيادة معدلات التجارة العربية الأفريقية البينية، وأن تؤسس لتكامل اقتصادي أوسع نطاقاً يمكن أن يتطور ليصبح منطقة تجارة حرة ثم اتحاد جمركي ثم سوق عربية أفريقية مشتركة ثم تكامل اقتصادي شامل.

3- إقامة مناطق صناعية خاصة بالمنتجات الأفريقية

يمكن تشجيع التصدير إلى الأسواق الأفريقية عن طريق إقامة مناطق صناعية متخصصة في إنتاج السلع والمنتجات ذات الأولوية للمستهلك الأفريقي، وبالأسعار التي تناسب متوسطي الدخول في هذه الدول. وحتى تشجع الحكومات العربية رجال الأعمال والمستثمرين على الإقبال على تلك الاستثمارات يجب أن تعطيهم حوافز وامتيازات إضافية. وما يجب التأكيد عليه هو أنه لابد أن تخضع هذه المناطق إلى دراسات كافية قبل إنشائها للتحقق من جدواها اقتصادياً وكذلك دراسات كافيه عن الأسواق الأفريقية والمستهلك الأفريقي نظراً للخصوصية التي تختص بها هذه الأسواق وهذا المستهلك. كما يمكن تشجيع رجال الأعمال والمستثمرين الأفارقة على الاستثمار في تلك المناطق على إعتبار أنه سوف يحقق فائدة مزدوجة منها تحقيق الأرباح والمكاسب الأخرى

الاجتماعية والسياسية التي تعود عليه من كونه ينتج منتجات أفريقية تعود إلى أبناء وطنه. وتحتـاج تلك المشروعات إلى عمليات ترويج كبيرة في الدول الأفريقية قبل إنشائها.

4- الترويج للصادرات العربية في الأسواق الأفريقية

لابد من العمل على زيادة عمليات الترويج للصادرات العربية في الأسواق الأفريقية المختلفـة عن طريق ما يلي:

- إقامة معارض للمنتجات العربية تنظمها إحدى شركات القطاع الخاص المنظمـة للمعـارض الخارجية والتى لها تجارب دائمة سابقة وناجحة فى هذا المجال بالدول الأفريقية.
- تشجيع المشاركة في المعارض الخارجية والتنسيق بين رجال الأعمال لتخفيض نفقات المشاركة وتعظيم الاستفادة من خلال الاتفاق على مساحات الشحن المتاحة ومساحات العرض.
- تنظيم بعثات ترويجية تضم وفود حكومية ورجال أعمال عرب وذلك بالتنسيق مع اتحاد الغرف الأفريقية وجمعية أعمال الشرق والجنوب الأفريقي التابعة للكوميسا، مع التركيز على السلع التي تتمتع فيها الدول العربية بميزة تنافسية، بالاضافة إلى تحويل السوق الاستيرادية للمـواد الخـام مثل الأخشاب والتبغ والنحاس واللحوم والحبوب إلى الدول الأفريقية.
- عقد ندوات لتوعية رجال الأعمال العرب بمزايا التوجه إلى أفريقيا بشكل عام ودول الكوميـسا بشكل خاص.
- إنشاء شبكة للمعلومات التجارية وموقع الكتروني يضم كافة المعلومـات التجاريـة المطلوبـة والبيانات اللازمة للتبادل التجاري لعلاج مشكلة النقص في المعلومات المتاحه، وتوثيق العلاقات بين رجال الأعمال مع التوعية بأهمية التعرف على احتياجات الأسواق المستهدفه فـي القـارة الأفريقية.
- إنشاء مخازن ومعارض عربية دائمة في دول القارة بالتعاون مع القطاع الخـاص وحكومـات الدول الأفريقية.
- إيفاد باحثين عرب لإعداد دراسات تفصيلية عن الأسواق الافريقية في اطار خطة وفقا لجـدول زمني محدد للوقوف على الواقع الفعلي لأسواق تلك الدول والفرص المتاحة للصادرات العربية.
- تفعيل دور اتحاد الغرف الافريقية والتي تستضيف الاسكندرية المقر الرئيـسي لـه فـي عقـد الصفقات التجارية بين رجال أعمال الدول الأعضاء.

5- وضع استراتيجية واضحة للاستثمار العربي في أفريقيا

هناك العديد من الفرص الاستثمارية التي تتيحها دول القارة الأفريقية للمستثمرين العرب، حيث أدى تحسن مناخ الاستثمار في تلك الدول إلى تدافع المستثمرين من كافة مناطق العالم على التوجه نحو السوق الأفريقية الواعدة. ويلاحظ أن هذا التنافس لم يقتصر على الدول التقليدية الكبرى مثل الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي واليابان فقط، إنما أيضا شمل الدول الصاعدة مثل الصين والهند وغيرها. وبالتالي فإنه لزاماً على الدول العربية أن تنتهج لنفسها خطة لتوجيه استثماراتها في أفريقيا. مع التركيز على المشروعات في قطاعات الانتاج الزراعي والبنية التحتية لضمان الأمن الغذائي العربي والأفريقي، وكذلك مشروعات قطاع البترول والطاقة والتعدين. مع ضرورة المشاركة بين القطاعين العام والخاص.

ملحق احصائي

جدول رقم (1)

تطور أهم المؤشرات الاقتصادية لمصر خلال الفترة (2005/2004 – 2009/2008)

البيان	2005/2004	2006/2005	2007/2006	2008/2007	2009/2008
الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية (مليار جنيه مصري)	506	581	710	856	990
معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي %	4.5	6.8	7.1	7.2	4.7
معدل التضخم %	11.4	4.2	11	11.7	16.2
عجز الموازنة العامة/ الناتج المحلي %	9.6	8.2	7.3	6.8	6.9
الاستثمارات/ الناتج المحلي %	18	18.7	20.9	22.4	19.3
الادخار المحلي/ الناتج المحلي %	15.7	17.1	16.3	16.2	12.4
سعر صرف الجنيه مقابل الدولار	6.01	5.75	5.71	5.5	5.51
معدل البطالة %	10.3	11.2	10.6	8.9	8.4
الميزان التجاري (مليار دولار)	10.4-	12-	16.3-	23.4-	25.1-
الميزان الجاري/ الناتج المحلي %	3.3	1.6	1.7	0.5	2.4-
الاستثمار الأجنبي المباشر (مليار دولار)	3.9	6.1	11.1	13.2	8.1
ميزان المدفوعات (مليار دولار)	4.5	3.3	5.3	5.5	3.4-
ميزان المدفوعات/ الناتج المحلي %	5	3	4.1	3.3	1.8-
الاحتياطيات الدولية (مليار دولار)	19.3	22.9	28.6	34.6	31.3

المصدر : وزارة التنمية الاقتصادية – وزارة المالية – البنك المركزي المصري

جدول رقم (2)

الميزان التجاري السلعي

القيمة بالمليار دولار

البيان	2007/2006	2008/2007	2009/2008
جملة الصادرات :	**22.02**	**29.36**	**25.17**
صادرات بترولية	10.11	14.47	**11.00**
صادرات غير بترولية	11.91	14.88	**14.16**
جملة الواردات :	**38.31**	**52.77**	**50.34**
واردات بترولية	4.13	9.56	**7.03**
واردات غير بترولية	34.18	43.21	**43.31**
الميزان التجاري	**16.29-**	**23.42-**	**25.17-**
حجم التجارة	**60.00**	**82.13**	**75.51**
نسبة تغطية الصادرات للواردات %	**57**	**56**	**50**

المصدر : البنك المركزى المصرى

جدول رقم (3)

الميزان التجاري لأهم السلع غير البترولية*

القيمة بالمليون دولار

البيان	صادرات		واردات		ميزان تجاري	
	2008/2007	2009/2008	2008/2007	2009/2008	2008/2007	2009/2008
أسمدة	384	740	148	209	236	531
ملابس جاهزة	431	608	648	608	216-	0
روافع وبلدوزرات وأجزاؤها	604	637	933	1172	329-	535-
سيارات لنقل الأشخاص والبضائع	217	77	1242	1022	1025-	944-
أجزاء ولوازم وبطاريات السيارات وقطع غيرها	119	268	1546	1383	1428-	1115-
قمح	56	38	1637	1228	1581-	1190-
منتجات صيدلية	692	455	1418	1654	726-	1199-
شحوم ودهون وزيوت حيوانية ونباتية	134	150	1278	1418	1144-	1268-
منتجات كيماوية عضوية وغير عضوية	467	643	2088	2123	1621-	1480-
حديد خام وحديد وصلب ومصنوعاتهما	1589	1154	4315	4538	2727-	3385-
جملة السلع المختارة %	**4692**	**4769**	**15252**	**15353**	**10560-**	**10585-**
جملة تجارة مصر	**29356**	**25169**	**52771**	**50342**	**23415-**	**25173-**
نسبة السلع المختارة من جملة تجارة مصر %	**16**	**19**	**29**	**30**	**45**	**42**

المصدر : البنك المركزى المصرى

* : تم ترتيب السلع في الجدول أعلاه وفقاً لقيمة الميزان التجاري عام 2009/2008

جدول رقم (4)

هيكل الميزان التجاري المصري مع الدول الأفريقية غير العربية

مليون دولار

البيان	2005	2006	2007	2008	2009
صادرات	212	144 (32)-	253 (75)	985 (290)	670 (32)-
واردات	161	98 (39)-	169 (72)	960 (469)	598 (38)-
ميزان تجارى	52	46	84	25	72
حجم التبادل التجارى	373	243	421	1945	1268
نسبة الصادرات إلى أفريقيا غير العربية/ إجمالي صادرات مصر	2.0	1.1	1.6	3.8	2.9
نسبة الواردات من أفريقيا غير العربية/ إجمالي واردات مصر	0.8	0.5	0.6	1.8	1.3

المصدر : الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء.

( ) : معدل التغير

جدول رقم (5) : صادرات مصر إلى الدول الأفريقية غير العربية من أهم السلع

مليون دولار

HS Code	السلعة	2006	2007	2008	2009
1302	راتنجات الأفيون	0.0	0.0	12.0	65.0
4818	ورق صحي	12.0	12.0	40.0	43.0
2710	زيوت نفط خفيفة	20	37.0	432.0	39.0
9028	عددات للغازات	0.0	0.0	33.6	34.8
3102	أسمدة أزوتية	0	0	4	26
8702	أتوبيسات لنقل الركاب	0	0	5	24
7216	اشكال من حديد مسحوبة على البارد	0.1	0.0	25.6	20.4
2712	هلام بترولي	12.3	18.0	20.9	15.7
3004	بنسلين للبيع بالتجزئة	3.5	5.4	12.7	14.3
2714	قار أو اسفلت	6	8	10	13
	جملة السلع المختارة	**54**	**81**	**596**	**295**
	جملة صادرات مصر الى الدول الافريقية غير العربية	**144**	**253**	**985**	**670**
	جملة السلع المختارة / جملة صادرات مصر الى الدول الافريقية غير العربية %	**37**	**32**	**60**	**44**

المصدر : الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء.

جدول رقم (6) : صادرات مصر إلى الدول الأفريقية غير العربية من أهم السلع

مليون دولار

HS Code	السلعة	2006	2007	2008	2009
0902	شاى أخضر	1.9	12.0	198.0	205.2
7403	كاثود نحاس احمر	48.5	48.5	622.2	186.6
2403	دخان لف	0	0	30.7	71.3
8514	أفران معالجة حرارية	0.0	0.0	0.0	7.9
2401	ورق تبغ	24.2	37.7	1.9	6.9
8703	سيارات رياضية للجولف	0.9	0.0	0.4	11.5
4408	خشب قشرة	2.4	5.7	6.5	6.0
1207	بذور نخيل	0	1.3	7.9	14.2
1803	عجينة كاكاو	0.0	0.0	2.0	5.7
7210	ألواح حديد مسحوبة على الساخن	0.8	2	0.7	2.2
جملة السلع المختارة		**79**	**107**	**870**	**518**
جملة واردات مصر من الدول الافريقية غير العربية		**98**	**169**	**960**	**598**
جملة السلع المختارة / جملة واردات مصر من الدول الافريقية غير العربية %		**80**	**63**	**91**	**87**

المصدر : الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء.

جدول رقم (7): تطور تجارة مصر مع دول الكوميسا خلال الفترة (2006-2009)

مليون دولار

البيان	2006	2007	2008	2009
جملة الصادرات	433	518 (20)	1618 (212)	1839 (14)
جملة الواردات	239	364 (52)	1148 (215)	709 -(38)
الميزان التجاري	194	154	469	1131
حجم التجارة	672	883	2766	2548

المصدر : الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء

جدول رقم (8)

بيان باتفاقات تشجيع وحماية الاستثمار الموقعة بين مصر والدول الأفريقية

اسم الدولة	تاريخ التوقيع	ملاحظات
الكاميرون	2000/10/24	عدم تصديق الكاميرون بينما صدقت مصر على الاتفاقية بتاريخ2001/7/6 .
الكونغو الديمقراطية	1998/12/18	عدم تصديق الجانبين
الجابون	1997/12/22	صدق الجانب المصرى بتاريخ 1999/4/23وصدق الجانب الجابونى بتاريخ 2001/1/15، ولم يتم تبادل وثائق التصديق كشرط لدخول الاتفاق حيز النفاذ
غانا	1998/3/11	عدم تصديق غانا بينما صدقت مصر بتاريخ 1999/4/23
غينيا كوناكرى	1998/3/6	عدم تصديق غينيا بينما صدقت مصر بتاريخ 1999/4/23
مالى	1998/3/9	....
موريشيوس	2003/7/2 (أحرف أولى)	لم يتم التوقيع النهائى لوجود خلاف حول المادتين الخاصتين بتسوية المنازعات
موزمبيق	1998/12/8	عدم تصديق الجانبين
النيجر	1998/3/4	عدم تصديق النيجر بينما صدقت مصر بتاريخ 1999/4/23
السنغال	1998/3/5	صدق الجانب المصرى بتاريخ 1999/4/23 وصدق الجانب السنغالى بتاريخ 1999/4/30، ولم يتم تبادل وثائق التصديق كشرط لدخول الاتفاق حيز النفاذ
جنوب أفريقيا	1998/10/28	عدم تصديق جنوب أفريقيا بينما صدقت مصر بتاريخ 2002/2/13
أوغندا	1995/11/4	صدق الجانب المصرى بتاريخ 1996/11/27
تنزانيا	1997/4/30	عدم تصديق تنزانيا بينما صدقت مصر بتاريخ 1999/4/23
زامبيا	2000/4/28	عدم تصديق الجانبين
زيمبابوى	1999/5/27	عدم تصديق الجانبين
تشاد	1998/3/12	عدم تصديق تشاد بينما صدقت مصر بتاريخ 1999/4/23
نيجيريا	2000/6/20	عدم تصديق الجانبين
مالاوى	1997/10/21	....
سوازيلاندا	2000/7/18	عدم تصديق الجانبين
أفريقيا الوسطى	2000/2/7	عدم تصديق الجانبين
بتسوانا	2003/7/2	....
أثيوبيا	2006/7/27	....
سيشل	2002/221	....

المصدر: UNCTAD

جدول رقم (9)

الاستثمارات التراكمية للدول الأفريقية غير العربية في مصر حتى يوليو 2010

م	القطاع	عدد الشركات	رأس المال المصدر (مليون دولار)	قيمة المساهة (مليون دولار)
1	موريشيوس	16	102.9	51.3
2	جنوب أفريقيا	37	82.3	13.4
3	أفريقيا الوسطى	2	12.0	12.0
4	ليبريا	17	80.2	7.1
5	نيجيريا	52	6.0	4.8
	أخرى	62	271.0	4.0
	الإجمالى	**186**	**554.4**	**92.6**

المصدر : الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة. يوليو 2010.

جدول رقم (10)

متوسط معدلات نمو الطلب الأفريقي على المجموعات السلعية الصناعية (%)

المجموعة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	متوسط الفترة
معادن عادية ومصنوعاتها	14	8	16	23	27	33	30	19	19
لؤلؤ وأحجار كريمة ومعادن ثمينة	2-	4	30	13	29	6	19	67	18
معدات النقل	8	11	26	26	24	17	21	8	16
راتنجات ولدائن صناعية	5	10	15	14	15	30	31	2-	13
الات وأجهزة ومعدات كهربائية	0	6	25	15	13	33	23	6	13
منتجات الصناعات الكيماوية	8	11	9	17	12	20	20	9	12
مصنوعات من حجر أو جبس أو اسمنت	4-	10	15	14	14	27	24	4	11
أحذية وأغطية رأس ومظلات وشماسي	5	8	39	6	12	15	14	2-	11
جلود وفراء ومنتجاتها	9	2-	18	17	3	16	20	6	10
مواد نسيجية ومصنوعاتها	6	3	17	13	2	8	20	16	9
منتجات الورق	5	1	16	10	11	18	17	1	9
خشب ومصنوعاته وفلين	4-	6	19	6	16	8	32	10-	8

المصدر: محسوب بناء على بيانات المصدر بيانات الأمم المتحدة (UN COMTRADE)

جدول رقم (11)

أهم الدول الأفريقية المستوردة لمنتجات الصناعات الكيماوية

مليون دولار

الدولة	منتجات كيماوية عضوية H.S- 28	الدولة	محضرات الصيدلة H.S- 30	الدولة	أسمدة H.S- 31	الدولة	صابون ومستحضرات التجميل H.S- 34	الدولة	منتجات كيماوية منوعة H.S- 38
جنوب أفريقيا	1378	جنوب أفريقيا	1567	جنوب أفريقيا	913	جنوب أفريقيا	203	جنوب أفريقيا	1074
نيجيريا	232	كينيا	289	نيجيريا	425	ناميبيا	63	نيجيريا	298
ناميبيا	139	أوغندا	241	ملاوي	367	بتسوانا	60	غانا	195
غانا	106	كوت ديفوار	227	اثيوبيا	283	اثيوبيا	57	كينيا	165
كينيا	86	اثيوبيا	213	كينيا	235	نيجيريا	54	زامبيا	95
تنزانيا	69	نيجيريا	180	زامبيا	204	غانا	39	تنزانيا	79
زامبيا	61	زامبيا	159	تنزانيا	193	زيمبابوي	34	كوت ديفوار	79
زيمبابوي	60	السنغال	142	زيمبابوي	184	ملاوي	28	اثيوبيا	68
مالي	59	تنزانيا	136	مالي	149	زامبيا	27	أوغندا	45
غينيا	56	مالي	136	غانا	119	موزمبيق	25	زيمبابوي	42

المصدر : البنك الدولي

جدول رقم (12)

أهم الدول الأفريقية المستوردة للمعادن العادية ومنتجاتها

مليون دولار

الدولة	حديد وصلب فولاذ H.S- 72	الدولة	مصنوعات من حديد أو صلب H.S- 73	الدولة	نحاس ومصنوعاته H.S- 74	الدولة	نيكل ومصنوعاته H.S- 75	الدولة	ألومنيوم ومصنوعاته H.S- 76
جنوب أفريقيا	1117	نيجيريا	1466	جنوب أفريقيا	293	جنوب أفريقيا	461	نيجيريا	396
نيجيريا	1054	جنوب أفريقيا	1312	زامبيا	113	زيمبابوي	108	جنوب أفريقيا	265
كينيا	490	غانا	317	نيجيريا	61	نيجيريا	3.9	كينيا	91
إثيوبيا	444	مدغشقر	304	كينيا	40	كينيا	0.6	تنزانيا	81
تنزانيا	359	إثيوبيا	235	تنزانيا	22	كوت ديفوار	0.4	غانا	79
أوغندا	293	بتسوانا	232	كوت ديفوار	21	بتسوانا	0.4	إثيوبيا	59
غانا	282	تنزانيا	220	السنغال	20	موريشيوس	0.1	موريشيوس	36
السنغال	239	ناميبيا	210	ناميبيا	14	غانا	0.1	ناميبيا	36
كوت ديفوار	196	زامبيا	185	غانا	14	ناميبيا	0.1	كوت ديفوار	32
زامبيا	144	كوت ديفوار	143	بتسوانا	13	إثيوبيا	0.1	السنغال	26

المصدر : البنك الدولي

جدول رقم (13)

أهم الدول الأفريقية المستوردة للمنسوجات والملابس الجاهزة

مليون دولار

الدولة	قطن H.S- 52	الدولة	سجاد وأغطية أرضيات H.S- 57	الدولة	ألبسة وتوابع ألبسة من مصنرات H.S- 61	الدولة	ألبسة وتوابع ألبسة من غير مصنرات H.S- 62	الدولة	ألبسة وتوابع ألبسة من نسج H.S- 63
نيجيريا	1154	جنوب أفريقيا	44	جنوب أفريقيا	434	جنوب أفريقيا	461	جنوب أفريقيا	164
موريشيوس	198	موريشيوس	7	ناميبيا	59	إثيوبيا	64	كينيا	93
مدغشقر	158	كينيا	5	بتسوانا	43	بتسوانا	58.8	غانا	87
جنوب أفريقيا	147	بتسوانا	4	إثيوبيا	33	ناميبيا	49.6	أوغندا	62
كينيا	98	ناميبيا	4	أوغندا	18	موريشيوس	39.0	النيجر	62
غانا	45	السنغال	3	غانا	17	أوغندا	31.9	تنزانيا	57
كوت ديفوار	23	زامبيا	3	كينيا	16	كينيا	25.9	السنغال	42
مالي	22	تنزانيا	3	موريشيوس	13	تنزانيا	23.5	كوت ديفوار	37
السنغال	20	غانا	2	مالي	12	غانا	22.3	ناميبيا	36
النيجر	18	إثيوبيا	2	زامبيا	10	السنغال	11.5	مالي	34

المصدر : البنك الدولي

جدول رقم (14)

أهم الدول الأفريقية المستوردة الآت وأجهزة كهربائية

مليون دولار

الدولة	مراجل والآت وأجهزة آلية وأجزائها H.S- 84	الدولة	الآت وأجهزة كهربائية وأجزائها H.S- 85
جنوب أفريقيا	13807	جنوب أفريقيا	8566
نيجيريا	4957	نيجيريا	3849
غانا	1121	إثيوبيا	1018
كينيا	1091	كينيا	944
تنزانيا	936	غانا	907
إثيوبيا	918	تنزانيا	597
زامبيا	839	أوعندا	524
السنغال	578	كوت ديفوار	363
مدغشقر	574	السنغال	324
بتسوانا	573	موريشيوس	318

المصدر : البنك الدولي

جدول رقم (15)

متوسط معدلات نمو الصادرات المصرية من المجموعات السلعية الصناعية (%)

البيان	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	متوسط الفترة
لؤلؤ وأحجار كريمة ومعادن ثمينة	1013	1112	13-	92-	61	1755	63-	83-	461
الات وأجهزة ومعدات كهربائية	9	24	15-	48	6	6-	36-	2094	266
معدات النقل	13	28	1-	456	14	63-	47-	1627	253
منتجات الصناعات الكيماوية	5-	6-	26	29-	18	24	3-	642	84
منتجات الورق	43	13-	14	27-	109	15-	16	495	78
أحذية وأغطية رأس ومظلات وشماسي	88-	0	5-	12-	38	47-	95	412	49
مصنوعات من حجر أو جبس أو اسمنت	75-	147	60-	165	45-	10	47	150	42
راتنجات ولدائن صناعية	36	20-	73	62	22	27	19	102	40
معادن عادية ومصنوعاتها	1	30	29	48	11	29	7	155	39
خشب ومصنوعاته وفلين	40	40-	16	34	41	57	26	112	36
مواد نسيجية ومصنوعاتها	22-	11	12	13	36-	16-	19	187	21
جلود وفراء ومنتجاتها	14	7	2	5	0	5	27	3-	7

المصدر: محسوب بناء على بيانات المصدر بيانات الأمم المتحدة (UN COMTRADE)

قائمة المراجع

أولا: مراجع باللغة العربية

أ- رسائل علمية

1- ادياب علي محمد علي : **تحليل أداء الصادرات الصناعية لدول أفريقيا جنوب الصحراء إلى الولايات المتحدة الأمريكية في إطار المعاملة التفضيلية منذ عام 2001**، رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة القاهرة : معهد البحوث والدراسات الأفريقية، 2010).

2- سحر محمد عبود : **دور منطقة التجارة المرتقبة بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية فى تنمية الصادرات المصرية**، رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة القاهرة : كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2008).

ب - تقارير

1- وزارة التجارة والصناعة، **صندوق تنمية الصادرات** - التقرير الشهري (القاهرة : وزارة التجارة والصناعة، مايو)2010.

2- ـــــــــ ، **أداء التجارة الخارجية** (القاهرة : وزارة التجارة والصناعة، تقرير نصف سنوي ، أعداد مختلفة).

ج - ندوات ومؤتمرات

1- ابراهيم محمد احمد البلولة : "التواصل العربي الافريقي ودوره التنموي في أفريقيا"، **التداخل والتواصل في أفريقيا**،(الخرطوم : جامعة أفريقيا العالمية، مؤتمر الملتقى العلمي ،2006).

د- أوراق أخرى

1- وزارة التجارة والصناعة ، **العلاقات المصرية- الأفريقية، التكتلات الاقتصادية في القارة الأفريقية ودراسة تحليلية عن تطور العلاقات التجارية بين مصر والكوميسا خلال الفترة 2001-2005** (القاهرة: وزارة التجارة والصناعة، قطاع الإتفاقات التجارية، الإدارة المركزية للإتفاقيات الثنائية ومتعددة الأطراف، 2006).

2- ـــــــــ ، **التحرك التجاري المصري في أفريقيا** (القاهرة: وزارة التجارة والصناعة، قطاع الإتفاقات التجارية، الإدارة المركزية للإتفاقيات التجارية، 2009).

3- ـــــــــ ، **استراتيجية مضاعفة صادرات مصر** (القاهرة: وزارة التجارة والصناعة، 2009).

4- ـــــــــــــــ ، **العلاقات التجارية المصرية الأفريقية - دراسة تحليلية عن تطور العلاقـات التجارية بين مصر ودول الكوميسا خـلال الفتـرة مـن 2003 حتـى 2008 والتكتلات الاقتصادية في القارة الأفريقية** (القاهرة : وزارة التجارة والصناعة، قطاع الاتفاقات التجارية 2010).

ه- مصادر الإنترنت

1- البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية ، **تقرير ممارسة أنشطة الأعمال في العالم العربي 2010** (واشنطن : البنك الدولي، 2009). في :
(http://arabic.doingbusiness.org/documents/fullreport/2010/DB10_Arab World_Arabic.pdf).

2- البنك الدولي : **تقرير ممارسة أنشطة الاعمال 2010**، في : (Doing Business 2010) في : .(http://www.doingbusiness.org)

3- موقع الهيئة العامة للاستعلامات: **الاقتصاد المصري**، في :
(http://www.sis.gov.eg/ar/LastPage.aspx?Category_ID=410).

4- ـــــــــــــــ : **مقومات الاستثمار في مصر**، في :
http://www.sis.gov.eg/ar/LastPage.aspx?Category_ID=42

5- وزارة التجارة والصناعة: قطاع الاتفاقات التجارية ، **اتفاق المشاركة المصرية الأوروبية**، فى

6- (http://www.tas.gov.eg/NR/rdonlyres/64F810E5-71A5-4A93-A125-C99BAE1C3CBA/0/agreinarabic.doc).

7- ـــــــــــــــ : **إتفاقية اقامة منطقة تجارة حرة بين جمهورية مصر العربية ودول الافتا**، في:
http://www.mfti.gov.eg/(agreements/EFTA_Egypt_Agreement_AR.pdf).

8- ـــــــــــــــ **: إتفاقية التجارة الحرة بين جمهورية مصر العربية والجمهورية التركية**، في :
(http://www.mfti.gov.eg/agreements/Turkey_Egypt_FTArea_AR.pdf).

9- ـــــــــــــــ **:** قطاع الاتفاقات التجارية **، إتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية**، في : (http://www.tas.gov.eg/NR/rdonlyres/BD477EE4-DFB6-4680-AECB-91B37458A43F/1290/GAFTAtext.pdf).

10- ـــــــــــــــ : **إتفاقية أغادير** ، في :
http://www.agadiragreement.org/images/agadirtext.doc

11- ـــــــــــــــ : **إتفاقية الكوميسا** ، في :
http://www.tas.gov.eg/NR/rdonlyres/C957B2C1-489E-4B6F-AB7D-F0F638038107/1696/comesasummaryarabic1.doc

12- __________: **استراتيجية التحرك نحو حوض النيل**، في :
(http://www.mfti.gov.eg/Visits/afrochine/strategy.htm).

13- وزارة التنمية الاقتصادية: **أهم مؤشرات الأداء الاقتصادي خلال عام 2009/2008**، (القاهرة : وزارة التنمية الاقتصادية) ، في :
(http://www.mop.gov.eg/PDF/Follow%20up%2008-2009.pdf).

14- موقع وزارة الخارجية المصرية ، في : (http://www.mfa.gov.eg/MFA_Portal/ar-/EG).

15- موقع المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا، في :
(http://www.badea.org/ar/definition.html)

16- ____________ : **دراسة حول سبل تشجيع الاستثمار العربي في أفريقيا** (الخرطوم: المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا، 2009). في:
(lhttp://www.badea.org/ar/definition.html).

17- موقع جامعة الدول العربية : **التعاون العربي الأفريقي – أجهزته المشتركة وبرامجه**، في :
(http://www.arableagueonline.org/las/arabic/details_ar.jsp?art_id=332&level_id=201).

18- موقع قناة الجزيرة : **العلاقات العربية الأفريقية، مؤسسات التعاون المشترك** ،.في :
(http://aljazeera.net/NR/exeres/C8F78F6B-E4E1-44F0-9A67-EBBEB3AF5F6C.htm)

19- تقرير التنافسية العالمية 2009-2010 **(** The Global Competitiveness Report (2009-2010 **في :**
http://www.weforum.org/en/initiatives/gcp/Global%20Competitiveness%20Report/index.htm

20- موقع صندوق النقد الدولي، في : World Economic Outlook Databases في :
http://www.imf.org/external/pubs/ft/weo/2010/01/weodata/index.aspx

21- موقع مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، في :
http://www.eip.gov.eg/nds/nds.aspx

22- موقع الكوميسا على الانترنت في : http://www.comesa.int/

23- موقع خريطة الاستثمار العالمي في :
http://www.investmentmap.org/invmap/en/reportCompany.aspx?prg=1

ثانياً : مراجع باللغة الإجنبية

A- Reports

1. African Export-Import Bank, **Annual Report 2008,** (Cairo: African Export-Import Bank, December 31, 2008).

2. UNCTAD, **World Investment Report 2009: Transnational Corporations, Agricultural Production and Development**, (New York and Geneva: UNCTAD, 2009).



جامعة القاهرة
معهد البحوث والدراسات الأفريقية
مركز البحوث الأفريقية



مذكرة معلومات
عن مركز البحوث الأفريقية

يعتبر أول وحدة ذات طابع خاص متخصص فى النشاط البحثي، وأحد المراكز البحثية التابعة لمعهد البحوث والدراسات الأفريقية- (جامعة القاهرة) الذى أنشىء فى 2000/1/31.

وقد قام المركز بالعديد من الأنشطة، ومن أهمها:

1. **إصدار سلسلة التقرير الاستراتيجي الأفريقي، هذا التقرير الذى يمثل هدية المركز، والمعهد والجامعة للمجتمع المصري والأفريقي، وقد صدر منه خمسة إصدارت متوالية، ويتم ألإعداد حاليا للإصدار السادس، والإصدارات هى:**
   الأول: 2001- 2002، تحرير أ.د. محمود أبو العينين
   الثاني: 2002- 2003، تحرير أ.د. السيد فليفل
   الثالث: 2004- 2005، تحرير أ.د. محمود أبو العينين
   الرابع: 2006- 2007، تحرير أ.د. محمود أبو العينين
   الخامس: 2007- 2008، تحرير أ.د. محمود أبو العينين
   السادس 2009-2010، تحرير 1.د.محمود ابو العينين
2. **ومن أهم أنشطة مركز البحوث الأفريقية الأخري، عقد المؤتمرات والندوات وحلقات النقاش، ومن أهمها:**
3. **الاتحاد الأفريقي ومستقبل القارة الأفريقية، حيث نظم المركز هذا المؤتمر فى 2001/6/11، وصدرت أعماله فى كتاب يعد الأول فى موضوعة على مستوى أفريقيا والعالم.**
4. **عقد المركز ندوة فى 2001/11/19، عن السياسة المصرية تجاه أفريقيا بين الاستمرارية والتغير.**
5. **عقد المركز مؤتمرا دوليا تحت عنوان "مستقبل الديمقراطية فى أفريقيا" وذلك فى 2002/3/27، وذلك بالاشتراك مع المركز العالمي لأبحاث ودراسات الكتاب الأخضر بليبيا.**
6. **عقد المركز حلقة نقاش حول "مصر وأفريقيا... الطريق الى مجلس الأمن" فى 2005/3/27، وذلك بالاشتراك مع المجلس المصري للشئون الخارجية.**
7. **عقد المركز ندوة حول "تدويل الأزمات العربية والأفريقية ... الايجابيات والسلبيات"، بالاشتراك مع جماعة بجواش الأفريقية، وذلك فى 2005/4/20.**
8. **عقد المركز مؤتمرا دوليا، عن " التكامل الإقليمي والتنمية فى أفريقيا الواقع والتحديات"، فى 29- 30 مايو 2005، بالاشتراك مع قسم السياسة والاقتصاد، ومشروع دعم التكامل الأفريقي بالمعهد، وصدرت أعمالها فى كتاب.**

- **مؤتمر دولي حول " مستقبل التكامل المصري السودانى فى ظل الاوضاع والتحديات الراهنة" بالتعاون مع حزب المؤتمر الوطني السودانى، فى 29- 30/ أكتوبر 2006.**

- **إصـــدار جديـــد يحمـــل عنـــوان " التـــدخل الإقليمـــي فـــى الـــصراعت الداخليـــة": الكونغو الديمقراطية نموذجاً يوليو(2006).**
- **إصدار كتاب عن السياسة الأمريكية تجاه أفريقيا من حروب التحرر الوطني الى الحرب على الإرهاب.**

9. والمركـز يقـوم حاليـا بإعـداد ترجمـة لملخـصات التقريـر الاسـتراتيجي الأفريقـي الـى اللغـة الانجليزية، ثم الى باقى اللغات الاجنبية تباعا.

10 عقد ورشة عمل بعنوان امكانات تحقيق الامن الغذائي فى افريقيا عام 2009 .

11.اشتراك المركز ببحث بعنـوان "افـاق التعـاون الاقتـصادي والتجـارى بـين مـصر وافريقيـا" ضمن فعاليات المؤتمر العلمي الخامس لجامعة القاهرة 2009

12بصدد عقد مؤتمر بعنوان دور مصر فى دعم الصناعة فى افريقيا .

13 . ويقوم المركز حاليا بتنظيم دورات تجاريـة ومـصرفية وماليـة وذلـك من اجل رفـع كفـاءة الباحثين فى هذا المجال.

كما يقوم بنشر الكتب الخاصة بالدراسات الافريقية . اما البحوث ذات الصلة يقوم بنشرها فى مجلة غير دورية محكمة بعنوان "مجلة بحوث افريقية"

<u>تناوب على رئاسة هذا المركز كل من:</u>

1. **أ.د. محمود أبو العينين أستاذ العلوم السياسية فى الفترة من 2000/11الى 2007/11.**
2. **د. صبحى قنصوة أستاذ العلوم السياسية المساعد فى الفترة من 2007/12 إلى 2008/9.**
3. **د. هويد عبد العظيم عبد الهادى أستاذ الاقتصاد المساعد من 2008/11/3 حتى الان.**

للاتصال بالمركز

مركز البحوث الأفريقية ـ معهد البحوث والدراسات الأفريقية ـ جامعة القاهرة
ت / 37745527 – 35675509 فاكس / 37745527
Email : HAfrica.2009 @ yahoo.com